القياس

في اللغة العربية

تأليف

محمد الخضر حسين

عضو مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة
والمجمع العلمي العربي بدمشق
والمدرس بكلية أصول الدين بالأزهر

القاهرة

١٣٥٣

عنيت بنشره

المطبعة السلفية ومكتبتها
لصاحبهما محب الدين الخطيب

مقدمة النشر

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن فتق الألسن بأفصح الكلم، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث للعرب والعجم. أما بعد فكثيراً ما تمنى أبناء اللغة العربية وعارفو فضل بلاغتها وحسنِ بيانها أن تنهض مصرُ بإنشاء مجمع لُغَويّ، يُقيم ماتقوّض من بناء هذه اللغة، ويُعيد ماذهب من بهجتها، ويسدّ حاجاتِ العلم والمدنية بما تسيغه أذواق أدبائها، ولا يخرج عن حدود فصاحتها

مازالت هذه الأُمنيّة تُخالط القلوبَ، وتلهج بها الألسُن، وتَتشوّف لها الأنظار، حتى حظيتْ بهمة من همم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم ﴿ فؤاد الأول ﴾ حفظه الله، فصدر مرسوم جلالته السامي بإنشاء مجمع اللغة العربيّةِ الملكي، وشمله برعاية ضافية تجعله ـ بتوفيق الله تعالى ـ من أقوم المجامع سيرة، وأجلّها عملا، وأطيبها ثمرا

وكان من أثر هـذا المجمع الملكيّ أن أقبل كثير من علماء العربية وأدبائها على تحرير مباحثَ لغوية، أو إظهار ما حرّروه من قبـل. وكذلك كان شأني بينهم، وشأن كتابي «القياس في اللغة العربية» بين مؤلفاتهم، فقد كنتُ ألفتُه فيما سَلَف، ووجدتُ من الهمة ما بعثني اليوم على أن هيّأته للطبع، وعرّضته للنَّقْد، فان تقبّله أولو الألباب، فالحمد لله على ما ألهم من الصواب، وان أصابته سهام ناقد حكيم، ففَوْقَ كلّ ذي علم عليم

محمد الخضر حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم فى أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة ، وأبلغهم حجة ، وأقوم الدعاة الى الحق محجّة . وعلى آله الأمجاد ، وصحبه الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل فى الاغوار والانجاد ، وحببوها الى الاعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد

أما بعد ؛ فكنت أيام دراستى لعلم العربية أمرّ على أحكام تختلف فيها آراء علمائه ، فيقصرها بعضهم على السماع ؛ ويراها آخرون من مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكاتبون المذهبين دون أن يذكروا الاصول التى قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة التى لا ترتاح اليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها أو على أمثالها

فأخذت أوجه نظرى الى الاصول العالية التى يراعونها فى أحكام السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وقفت على جانب منها فى صريح كلامهم . وألممت بجانب آخر من طريق النظر فى مجادلاتهم وأساليب استدلالهم

ولما هاجرتُ الى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ فى دراسة كتاب

« مغنى اللبيب » بمحضر طائفة من أذكياء طلاب العلم ، كنت أرجع في تقرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو المستنبطة التي اقترح عليّ يومئذ أولو الجد منهم جمع هذه الاصول المفرّقة ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة ، فشكرت همتهم ، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقعه وأحكامه

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات ، فرأيت جُملا تحتاج الى تهذيب ، وفصولاً تقول هل من مزيد ؛ فجردت القلم لتهذيبها ، وأضفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ، بل عقدت فصولا أخرى لمسائل من أمهات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسماع

ولا أدّعي أني أخذت بمجامع هذا الموضوع الاسمى ، وبلغت في بحثه الامد الأقصى ؛ فانه واسع المجال ، مترامي الاطراف ، يمتّ الى كلّ باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل مسألة ؛ وانما هى أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها ، وآراء خطرت على الفكر فتقبلتها ، ولثقتي بأن باعك ـ أيها القارىء ـ في علوم العربية غير قصير ، ونصيبك من الالمام بأبوابها ودرس مسائلها غيرُ يسير ؛ لم أذهب في بسط القول وضرب الامثلة مذهب من يُسرف في مقام الاقتصاد ، ويَشغل سمعك بما يُشبه الحديث المُعاد . والله المستعانُ على بلوغ المرام ، والمستعانُ به من كبوة الفكر وفضول الكلام

مقدمة

فضل اللغة العربية
ومسايرتها للعلوم والمدنية

فى الكائنات مايدرك باحدى الحواس، فيولد فى الذهن صورة شىء آخر غير محسوس بالفعل، كالدخان المشاهد على بعد: يولد فى أذهاننا صورة النار، والنار غير ظاهرة لأبصارنا، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر فى أذهاننا معنى الخجل، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً، وكلفظ الاسد يحضر فى أذهاننا صورة الحيوان المفترس، وهذا الحيوان غير حاضر عند ما يطرق اللفظُ أسماعنا

ولا شىء يدل على آخر بطبيعته حتى يكون مجردُ وجوده كافياً فى الدلالة، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة؛ ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شيئان فى الذهن على أن هذا دالّ، وذاك مدلول له. فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب، وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرف - بطريق التجربة مثلا - أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان فى الوجود؛ وهذا هو الذى يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط، فتقترن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية فى ذهنه، أولاها بصفة دالة، وأخراها بصفة مدلول عليها

وإذا قالوا: إن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية، فعلى معنى

أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبعى ، أما نفس الدلالة فانها لا تتحقق إلا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل ، وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين

وعلى هذا النحو يجرى حال الامور التى لا يربطها بما تدل عليه قانون طبعى ، وانما هو العرف والاصطلاح ، فاذا رأينا عَلَماً على شاطئ البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العَلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعانى ، فان المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولا يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة إلا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى ؛ وان المتكلم به ممن يحذو فى الكلام حذو هذا الوضع

اللغة :

اللغة ـ كما قال ابن جنى ـ أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهى مزية عرف بها الانسان ؛ ولم يعرف فى البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا فى القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلا تام المقدمات صحيح الإنتاج كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيوان لغة تخاطب . وفى دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لاتزال تحت البحث

أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث فى أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين ، وذهبوا فى البحث مذاهب شتى : هـذا يقول مصـدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون إن مبدأ اللغات التوقيف لاينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعدُ كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم فى كتاب الإحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا تنكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها . بها علموا ماهية الاشياء وكيفياتها وحدودها ، ثم قال : ولا ندرى أى لغة هى التى وقف آدم عليه السلام عليها أولاً

وليس فى أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس فى قرارة من علم لايخالطه ريب ، وقُصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر فى اللغة متى توغل فى أطوارها الى أقصى ما يسعه التاريخ ، يصل الى شذوذ فى تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت فى أطوار مرت عليها أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوى أو المؤرخ أن يحكم فى أصل نشأة هذه اللغات حكما فاصلا ، وانما يستفيد من بحثه فى اللغات التى بين يديه أنها تكون فى أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزر مادتها وتتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر فى اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فان الفكر هو الذى يربط الالفاظ بمعانيها فيعمد اليها وهى أصوات فارغة ؛ فيردها كالأصداف تحمل من درر المعانى ما يبهر العقل ، أو كالاغصان تحمل من الثمار ما تشتهيه النفس . والفكر هو الذى يتوسل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ، ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتظهر فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ؛ إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوى عقول نيرة وقرائح جيدة

تأثير اللغة فى الفكر :

للفكر تأثير فى اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يمنع من أن يكون للغة تأثير فى الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، وللاخلاق المهذبة ـ كالصبر على طول البحث ، والانصاف فى المحاورة ـ دخل فى توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل من مباحثه

تؤثر اللغة فى الفكر من جهة أن المعانى لا تمايز ولا تخرج فى وضوح إلا أن يشار الى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح

المعاني الغامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذى يريد أن يؤدى المعنى فى صورة منتظمة ، يفكر فى اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لا يبالى أن تقع صور المعاني فى ذهن مخاطبه مبهمة مختلطة

وتأثير اللغة فى وضوح المعنى وتنظيمه فى ذهن المخاطب أمر لاشبهة فيه ، والذى يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس فى نفسه معانى مجملة أو مختلطة ، فيأخذ فى معالجتها بالبسط أو التنسيق ، وانما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسى ، وليس هـذا الكلام النفسى إلا صور ألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة الى المفكرة ، فللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان

واللغة تصور مايخطر فى الفكر من المعانى ، وهى التى تجعل المعانى محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الافكار التى لاتودع فى الألفاظ كالشرارات التى لاتبرق إلا لتموت »

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجرى فى أقوال الأجيال الماضية من المعانى الحيوية ، أو الآراء العلمية أو الأدبية ؛ بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ؛ ومن الواضح أن الاقوام يختلفون فى طرق التفكير ؛ وطرز تفكير كل قوم مبثوث فى ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم

هل يمكن اتحاد البشر فى لغة ؟

يقول الباحثون فى اللغات : كانت اللغات فى أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة

اختلاط صنوف البشر واشتراكهم فى المنافع أخذ بعض اللغات يقترب من بعض بل أخذ بعضها يندمج فى بعض فقلّ عددها واتسع نطاق بعضها

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكارت) أن تعدد اللغات أدى الى صعوبة التفاهم بين الافراد المختلفة الشعوب، وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئاً، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً، وقد سعي لانفاذ هذا الرأى الطبيب البولونى: «لودفيج زامنهوف» Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمي الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتمد فى تأليفه على ثمانيــة وعشرين حرفا، ووضع له ست عشرة قاعدة، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية، وفى العالم جمعيات تدعو لهـذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٦ جمعية، وفى ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسى فى مدينة لايبسيك وللجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدها فى جنيف، والآخر فى باريز وفى أوربا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة، وفى دائرة المعارف الالمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القوميـة، فمن الصعب جـداً أن ينتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها، وتطمس على آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس، وهل من سبيل الى أن تتحد الامم فى تفكيرها وإحساسها؟

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغه تتلقاها كل الامم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، واذا فرضنا أن شعوبا غير عربية رضيت أن تتخلى عن لغاتها ، فان الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وان تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها الى لغة أخرى ، تأبى ذلك لانهـا لغة القرآن ، الذى هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولانها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الاساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلى فى حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الاسلامية فى اللغة العربية كانت قـد فرّطت فى جنب الله ، وأضاعت من يدها لساناً بلغ فى الابداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بنى الانسان

كتب « جول ڤرن » قصة خيالية [١] بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الارضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود الى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما سئل جول ڤرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال انها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه

(١) من مقال « عليكم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم

اللغة فى عهد الجاهلية

كانت اللغـة فى عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به قرائحهم أو يجرى فى مخيلاتهم من صور المعانى ، فما كانوا ليحسوا نقصاً فى لغتهم ، وإنك لترى المذاهب التى كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالفخر والنسيب ، فسيحة الارجاء الى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشىء فى مثل بيئتهم ، الآخذ من المعانى المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ، ومن نظر فى أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم فى المعـانى وحسن سبكهم للألفاظ مايدله على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ويصوغون ماشاءوا من المعانى ، فيجدون فى ألفاظ لغتهم وأساليبها ثروة تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا . وإليك مثلا من إبداعهم فى الفخر بالبسالة والثبات فى حومة الوغى ، قال ودّاك بن ثميل المازنى يخاطب بنى شيبان :

رويد بنى شيبان بعض وعيدكم ... تلاقوا غدا خيلى على سَفَوان
تلاقوا جياداً لاتحيد عن الوغى ... اذا ماغدت فى المأزق المتدانى
عليها الـكماة الغر من آل مازن ... ليوث طعان عنـد كل طعان
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ... على ما جنت فيهم يد الحـدثان
مقاديم وصّالون فى الروع خطوهم ... بكل رقيق الشفرتين يمان
اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم ... لأية حرب أم بأىّ مكان

هذه الأبيات إيذان بالحرب ، افتتحهـا الشاعر بشىء من التهكم ، فقال : « رويد بنى شيبان بعض وعيدكم » وإنمـا كان طلبه الـكف عن

بعض وعيدهم تهكما ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر ممن يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بإكبارهم والرهبة من وعيدهم على وجه التهكم فاجأهم بإنذار بليغ هو لقاؤهم فرسان قومه بالمكان المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا خيلى على سفوان »

ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لاتحيد عن الوغى   اذا ما غدت فى المأزق المتدانى

وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أعنتها فى أكف رجال لايلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :

عليها الكماة الغُرّ من آل مازن   ليوث طعان عند كل طعان

وفى وصفهم بالغر إيماء الى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على أن الشجاعة قد أشربت فى نفوسهم فلا تتأخر عنهم فى موطن ، ولا تغيب عنهم فى حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم   على ماجنت فيهم يد الحدثان

ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى . واسع المدى ، وليسوا ممن يزفون الى الحروب زفيف النعام حتى اذا طال عليهم أمدها ، وكثر مالاقوه من مكارهها ، ضجروا من صحبتها ، ومالوا بالسيوف الى اغمادها . وفى الناس أولو شجاعة ولكن شجاعتهم لاتتجاوز بهم أن يبسطوا

أيديهم على قدر ماتناله سيوفهم أو رماحهم ، فقصد الشاعر الى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :

مقاديم وصّالون فى الروع خطوهم   بكل رقيق الشفرتين يمان

يعنى أنهم يقدمون فى القتال حتى اذا قصرت سيوفهم ، و بعُد ما بينها وبين أعدائهم مشوا قدما حتى يضربوا بشفارها الرقيقة فى مقاتلهم ، ولم يبق لبنى شيبان أمل فى النجاة إلا أن يرجوا من هؤلاء الكماة النظر فى أمر هذه الحرب ، فلعلهم يرون عواقبها غير صالحة فيتحاموها ، فقطع الشاعر عرق هذا الأمل فقال :

اذا استُنجِدوا لم يسألوا من دعاهم   لأية حرب أم بأى مكان

فأخبر أنهم كالجند متأهبون للخوض فى غمار الحروب ، ولا يزيدون على أن يسمعوا نداء من يستنجدهم فيطيروا الى ما يناديهم له غير سائلين عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقريب هو أم بعيد

تأثير الاسلام فى اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفى هدايته من المعانى مالم يكونوا يعلمون بل فى هدايته مالم تفِ اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبر عن هذه المعانى بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث النبوى قد سلكا فى البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم ان فتح الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها من المعانى العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر فى

غزارة مادتها ، وبراعــــة أساليبها ، واتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض التي يتسابق اليها فرسان الخطابة والكتابة

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهه اعتدال كلماتها ، فإنا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغه كلمة ذات ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللعارف بحسن صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاءة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع وتسحر الألباب ، ولعناية العرب بتهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتغفل المعاني ، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فاذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسّنوها ، وحموا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترينّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك اصلاح الوعاء وتحصينه ، وتزكيته »

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بما لها من فصاحة

وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرق مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جنى فى الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي وقد تدرب قبل استعرابه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده فى نفسه ، وتقدم لطف العربية فى رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا على عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيته »

وقد استدلّ بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو فى الشعر على أن الشعر العربى أرق من الشعر اليونانى ، قال حازم فى كتاب المناهج الأدبية [١] :

« ولو وجد ارسطو فى شعر اليونان ما يوجد فى شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف ضروب الإبداع فى فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم فى أصناف المعانى وحسن تصرفهم فى وضعها ووضع الألفاظ بازائها ؛ وفى إحكام مبانيها واقتراناتها ؛ وطلب التفاتاتهم وتتميماتهم واستطراداتهم وحسن مآخذهم ومنازعهم ، وتلاعبهم بالأقاويل المخيلة كيف شاءوا ؛ لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية »

هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن للغة العربية فضلا من جهة أنها اللسان الذى نزل به القرآن الكريم . واليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون الى اللغة من ناحية حسن البيان ؛ قال المستشرق « أرنست رينان » فى كتابه تاريخ اللغات السامية :

---

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية فى تونس

« من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغـة القوية ، وتصل الى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل . تلك اللغة التى فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها . وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا فى حالل الكمال الى درجة أنها لم تتغير أى تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها فى كل أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة — لا نكاد نعـلم من شأنها إلا فتوحاتهـا وانتصاراتها التى لا تبارى ، ولا نعلم شبيها لهذه اللغة التى ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لـكيانها من كل شائبة »

وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ؛ وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبعية : قال المطران يوسف داود الموصلى :

« من خواصّ اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا الى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسة طبيعية ، يهون على الناطق صافى الفكر أن يعبر فيها عما يريده من دون تصنع وتـكلف ، باتباع ما يدله عليه القانون الطبيعى ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية فى وجه من الوجوه ، فقلما تجدها فى اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولاسيما الأفرنجية منها »

لندع الحكم بين اللغة العربية وأى لسان أعجمى لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الاعجمى ، فهو الذى قد يصغى اليه الناس متى آنسو فيه الإنصاف ، ويتلقون حكمه بالقبول . والذى أقوله وأنا على

بينة مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبعي ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه ، وسنلم بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب

الحاجة الى مجمع لغوى

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتق ، وكانت تجرى مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو المتخيلات في برود ضافية محبرة . ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تتباطأ في مسايرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون، وتعبر عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلة مفرداتها ، أوضيق دائرة تصريفها ، أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية الى معان أخرى تناسبها ، ولو كان لشيء من هذا دخل في تباطئها، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسنة عنها ، ويدعون الى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون الى استعمال الالفاظ الاعجمية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا ، وانما علة ذلك النقص غفلة المعهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية

والوسيلة التي تنهض باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ، هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كتفاً لكتف ، أعني تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجدد أو يتجدد من المعاني ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية ؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية : فان أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م والمجمع اللغوى في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤م ، ولم ننس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجرى على ألسنة أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهي عربية المنبت ، خفيفة الوقع على السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل ، وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية التئام الدرر النقية في أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار اليها انما هي من صنع أفراد قد تنساق اليهم من نفسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف في الناس حاجة فتتلقفها ألسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملأ للمدنية عيناً ، وإنما يشفى غلة العلوم المتكاثرة ، ويملأ عين المدنية الزاخرة تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين[1]

(١) كتب الله أن يكون انشاء هذا المجمع الذى سيرفع لواء اللغة العربية في الشرق والغرب ، في عهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم فؤاد الاول حفظه الله

ذكر ابن حزم فى كتاب الإحكام سنة من سنن الكون فى سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم فى مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ؛ فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوةُ دولتها ، ونشاط أهلها وفراغهم ؛ وأما من تلفت دولتهم ، وغلَب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم ، فضمون منهم موت الخاطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، وبيود علومهم ؛ هذا موجود بالمشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة »

وقد أصاب ابن حزم فى حكمه على الامة التى تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها تصير الى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الامم التى يجدها الأجنبي فى جهالة ، ويتمكن من أن يبقيها فى جهالتها ؛ أما الامة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع فى ابتغاء هذه الوسائل بكل ماتستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى اليه من سبيل ؛ فلا تألو جهداً فى الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويبرى السهام ليرمى بها مقاتلها . وفى البلاد التى تنطق بالعربية شعور ساطع فى نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثره هذه الغيرة التى تملأ مابين جوانحهم ، وتهزهم أفراداً وجماعات الى النظر فى إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ماتقوض من مجدنا ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من همم أبنائها وطموحهم الى الحياة الماجدة ببعيد

تمهيد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيأة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ؛ وأما استقامة تأليفها فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والحذف والذكر

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظمها الوارد ، بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أنَّ واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحا فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهها في هيأة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوّي بينهما في الاحكام اذا أعوزنا السماع ؟

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ؛ فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مآخذ اللغة ؛ يغلو بعضهم في التعلق به ، ويجري فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلامُ صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها

والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

ويبسط فى نطاقها بمقدار ما يتسوغه الذوق العربى ، وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها ، والمدنية على اختلاف أطوارها ، وتجدد مرافقها

ولا تجد عالماً أو علماء بلد اطردوا فى هذه الجادة ، ولم يحيدوا عنها فكانت جميع أقوالهم فى محل الاعتدال . بل ترى القول الحق والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم ، فيصيبه هذا تارة ، ويصيبه مخالفه تارة أخرى ، وذلك شأن العلوم التى يكتفى فى تقرير قوانينها بالدلائل الظنية اذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين

الحاجة الى القياس فى اللغة

وضعت اللغة ليعبر بها الانسان عما يبدو له من المآرب ، ويتردد فى نفسه من المعانى . ومن البين جلياً أن المعانى تبلغ فى الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهى دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعانى ألفاظاً عينها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل ، وتوسل للدلالة على بقيتها بمقاييس قدرها . والكلم التى تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة فى جملة ما هو عربى فصيح

ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها ، فيقع فى نقيصة العى والفهاهة ، ويكثر من الاشارات التى تخرج به عن حسن السمت والرزانة ، ويرتكب التشابيه محاولا بها افادة أصل المعنى لا كما يستعملها

اليوم حلية للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الحرج الذى تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفى للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوهها

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكّن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها

وقد يخطر على بالك أن فى اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات فى الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء [1] ، وتودُّ لو صرف الواضع هـذه المترادفات الى جانب من المعانى التى تركها لحكم القياس . وجواب هـذا أن للمترادفات فى بلاغة القول ، ورصانة تأليف الكلم ، واقامة وزن الشعر ، وتمكين القافية ، فضلا لا يغنى غيرها فيه غَناءها ؛ فهى من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ؛ فالمترادفات تسد وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التى يسدها القياس ، ولا تنسى أن الكثير من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف دقيق فى الاحوال والصفات

هذا وجه الحاجة الى القياس فى صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى عليك

---

(١) ذكر صاحب القاموس فى مادة (سيف) أن للسيف أسماء تنيف على ألف اسم ، قال : وذكرتها فى « الروض المسلوف »

بعد هذاوجه الحاجة الى فتح باب القياس فى نظم الكلام ، وما يعرض من للكلم نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والاعراب والبناء ، والحذف والذكر ؛ فان تباين الاغراض ، وتشعب العلوم ، وتفاوت عقول المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي اطلاق العنان للمتكلمين يذهبون فى البيان كل مذهب قيّم ، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول ، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر المفلق ، والكاتب المبدع ، والمناظر المفحم ، والمحاضر الغوّاص على الدرر ، والعلامة المُجلى للمعاني الغامضة فى أجمل الصور

أنواع القياس

﴿ وما الذى نريد بحثه فى هذه المقالات ؟ ﴾

تجرى كلمة القياس عند البحث فى معانى الألفاظ العربية وأحكامها فترد على أربعة وجوه :

(أحدها) : حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ، واعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له فى احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالاعراب . والى هذا أشار الزمخشرى فى بعض مقاماته بقوله : « ضارع الأبرار بعمل التوّاب الأوّاب ؛ فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالاعراب »

وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول فى نحو قولهم : « من يأتينى فله درهم » قياساً للموصول على الشرط لمشابهته إياه فى إفادة العموم

وكما يقال : نَصبت «لا» النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على «انّ» لمشابهتها إياها فى التوكيد ، فان «لا» تأتي لتأكيد النفى ، كما تأتي «إن» لتوكيد الاثبات

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوى تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب من القياس داخلا فى موضوع هذه المقالات

(ثانيها) أن تعمد الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما ، فتعدّى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فاذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب فى الشدة المطربة المخمرة للعقل ، فان من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية

وان شئت مثالا آخر فانظر فى اسم السارق عند من يقول : انه موضوع لمن يأخذ مال الاحياء خفية ، فانك تجد من ينبش القبور لاخذ ما على الموتى من أكفان ، قد شارك من يأخذ أموال الاحياء فى وصف أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولا للنباش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس لامن طريق السماع

وهذا الضرب من القياس هو الذى ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس[1] »

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله فى حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة فى كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق فى أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ماثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها فى نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجى قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التأنيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيتُ الليلة التى ولدتَ فى سرور ، أى ولدت فيها ، كما جاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوى درهما ، أى الورقة منه بدرهم

وهذا النوع من القياس والنوع الذى قبله هما موقع النظر ومجال البحث فى هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثانى بقياس التمثيل

---

(١) من يرى أن القياس فى اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر فى لسان العرب غير خاص بالمعتصر من العنب ، بل يتناول المتخذ من تمر النخيل بمقتضى الوضع فتكون حرمته ثابتة بنص الآية (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان) واذا سلم اختصاص اسم الخمر فى لسان العرب بالمعتصر من العنب قال : حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

القياس الاصلى

﴿ ما يقاس عليه ﴾

يجمع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة فى كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الامالة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المد والقصر ، أو الاتمام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، أو التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف فى بعض الالفاظ من حيث وضعها فى لغة لمعنى ، ووضعها لمعنى آخر فى لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ فى لغة لمعنى ، واستعمال لفظ آخر فى لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات فى بعض وجوه النظم ، كتقديم عامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم فى لغة ، ولا يقدم فى أخرى

تتفاوت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى فى الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء » وقال أبو حيان فى شرح التسهيل « كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه »

وأفضل مايحتج به فى تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه نزل بلسان عربى مبين ؛ ولا يمترى أحد فى أنه بالغ فى الفصاحة وحسن البيان الذروة التى ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالقياس على ماوردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ماوافق الاستعمال الجارى فيما وصل الينا من شعر العرب ومنثورهم ، وما جاء على وجه انفرد به ، ولا نتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازى فى تفسيره « اذا جوزنا اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين فى تقرير الالفاظ الواردة فى القرآن ، فاذا استشهدوا فى تقريره ببيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى »

وقال ابن حزم فى كتاب الفِصَل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطِرِمّاح أو لأعرابى أسدى أو سُلمى أو تميمى أو من سائر أبناء العرب لفظا فى شعر أو نثر جعله فى اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل فى احالته عما أوقعه الله عليه »

فمن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية فى الفصاحة والبلاغة

تقضي بالاحتجاج به في كل حال . ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ، ويتخذه مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن أمثلة هذا أنهم قرراوا أنّ «أنْ» المصدرية لايجوز حذفها ، وأن نحو « تسمع بالمعَيدى خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء على نحو هذا المثَل قوله تعالى ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا﴾ ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجرى حذف « أن » المصدرية كما ورد في الآية مجرى مايصح القياس عليه

وقرر جماعة من النحاة أنه لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضاف ، من نحو « ضربُ عمرا زيدٍ » وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالى في قراءة ابن عامر ﴿قتل أولادَهم شركائِهم﴾ فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مالا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير ، بل نبقيها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد ان أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة ولا إخال أحداً يعوّل في مثل هذا على ذوقه فيقول : ان الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف اليه بأحد معمولات المضاف ، فان مثل هذا لايرجع فيه الى ملاءمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على مايجرى به الاستعمال ، ويثبت

فى الرواية ، فما نجده واردا فى الكلام الفصيح نعلم أنه لايكدّر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة فتيلا

ومما يقرّب لك أن حكم الفصل بين الكلم لايرجع فيه الى الذوق الخاص ، وأنه عائد الى مايسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة فى تلك اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، فنى اللسان الالمانى ـ مثلا ـ يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعل مركبا من قطعتين ، فيضعون القطعة الاولى فى صدر الكلام ، ويلقون الاخرى فى نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر . وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو علامة استقبال الفعل بالفعل، لايقلّ فى شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف اليه . ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته بالمضاف اليه

حاول بعضهم الاعتذار عمن يقولون فى الآية تأتى على وجه يخالف مذهبهم النحوى : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال : إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه

واذا سلموا أن ماجاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربى فصيح

كان اعتذارهم بان العرب لم تقصد لأن يقاس عليه ، أوهى من بيت العنكبوت . وفى صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر فى كلام العرب ، زيادة فى أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته

الحديث الشريف

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف فى تقرير الاحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجرى على الاستشهاد به فى كثير من الأحكام التى خالف فيها الجمهور ، وسبقه الى مخالفة النحويين فى هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذى نقلناه عنه فى الاحتجاج بالقرآن الكريم « واذا وجد — يعنى الباحث فى العربية — لرسول الله ﷺ كلاما فعل به مثل ذلك (أى صرفه عن وجهه ، وحرّفه عن موضعه) وتالله لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنبوة ، وأيام كان بمكة أعلم بلغة قومه وأفصح ، فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة ، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه »

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل فى رد مذهب الجمهور ، لان الجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوى فى تقرير أحكام اللسان لاعتقادهم النقص فى فصاحة الرسول ﷺ ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألمّ بشىء من سيرته ، فضلا عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق

بالضاد ، وأوتى من جوامع الكلم وعلم ألسنــة العرب مالا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده ، وانما امتنعوا من ذلك لـكثرة ما وقع فى الحديث الشريف من الرواية بالمعنى ، وفى الرواة مولّدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة ، والدليل على تصرف الرواة فى ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها ، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافا كثيراً ، فترى الحديث الوارد فى وقعة معينة قداختلفت ألفاظه فى الرواية ، ومن هذه الالفاظ مايكون جاريا على المعروف فى كلام العرب ، ومنها مايكون مخالفاً . وتصرف الرواة فى الأحاديث هذا التصرف لانهم كانوا يوجهون همهم الى ما اودِعه الحديث من أحكام وآداب ، فتى عرف الراوى أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه ، أطلقها غير ملتزم الألفاظ التى تلقى فيها المعنى أولا

أما وجهة نظر ابن مالك فهى أن الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سُمِع ، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا فى ضبط ألفاظه والتحرى فى نقله ، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الاولى وبهذا الاصل تحصل غلبة الظن بان الحديث مروى بلفظه ، وهذا الظن كاف فى تقرير الاحكام النحوية ، على أن الخلاف فى صحـة نقل الحديث بالمعنى انما يجرى فى غير مالم يدوّن فى الـكتب ، أما مادُوّن فى الـكتب فلا يجوز تبـديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصـلاح ، وتدوين الاحاديث وقع فى الصـدر الاول حين كان أولئك الرواة الذين

يتصرفون فى ألفاظ الحديث – على تقدير تصرفهم – ممن يوثق بهم ويحتج فى أحكام الألفاظ بعباراتهم

ومما لاينبغى أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الأحاديث :

(أحدها) ما روى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ، فان المعروف فى رواة الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقوله ﷺ (حمى الوطيس) أى اشتد الضراب فى الحرب ، وقوله (مات حتف أنفه) أى مات على فراشه وقوله (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم فى الجاهلية خيارهم فى الاسلام اذا فقهوا)

(ثانيها) ماروى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان ، وكلامه مع ذى المشعار الهمدانى وطهفة الهندى وغيرها

(ثالثها) ماروى لبيان أقوال كان يتعبّد بها أو أَمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التى يدعو بها فى أوقات خاصة

(رابعها) الأحاديث التى وردت من طرق متعددة ، واتحدت ألفاظها ، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا فى ألفاظها ، فان كان تعدد الطرق يبتدىء بمن رووه عن النبى ﷺ ، فالامر واضح ، فان انفرد بروايته صحابى وتعددت طرق روايته عن

الصحابى ، صح الاستشهاد به أيضاً ، إذ تصرُّف الصحابى فى الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة مما يحتج به فى العربية . ويحمل القول أن الأحاديث التى تتعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارته فى الاحكام اللغوية

ويعتمد فى تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجاهلية كامرىء القيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام ، كحسان ولبيد ، والإسلاميين ، وهم الذين نشأوا فى صدر الإسلام ، كالفرزدق وذى الرمة . وأما المحدَثون وهم المولّدون ، وتبتدىء طبقتهم ببشار بن برد فلا يحتج بشىء من أشعارهم فى أحكام اللسان ؛ وكان بشار قد هجا الاخفش ، فأورد الاخفش فى كتبه شيئاً من شعره ، ليكفَّ عنه[1] ، وكذلك سيبويه استشهد بشىء من شعر بشار تقربا اليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره[2] ، واستشهد أبو على الفارسى فى كتاب الايضاح ببيت أبى تمام :

من كان مرعى عزمه وهمومه   روض الامانى لم يزل مهزولا

ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً (٣)

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ، وجنح الى هذا المذهب الزمخشرى ، فقد استشهد ببيت

---

(١) كتاب الموشح للمرزبانى   (٢) خزانة الادب البغدادى   (٣) تاريخ ابن خلكان

لابي تمام في تفسيره وقال « وهو وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه » ونحا هذا النحو العلامة الرضى ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه »

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة ، وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

لعذلته في دمنتين تقادما محو ّتين لزينب وسعاد

والصواب « تقادمتا » . وهذا المتنبي يقول :

فان يك بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بوق بُوَق أو أبواق

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض الكلم الى استعمال أحد أهل العلم غير سديد ، فمن الخطأ أن يُرد على صاحب القاموس في قوله « والانموذج لحن » بأن الزمخشري سمى كتابا له

بالانموذج ، والنووى عبّر به فى المنهاج فقال « أنموذج المماثل »

وكم من إمام فى العربية ينطق أو يؤلف بعبارة تخالف مذهبه الصريح ، أفلم يشترط ابن هشام فى كتاب المغنى لدخول هاء التنبيه على الضمير كون خبره اسم اشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال فى خطبة الكتاب نفسه « وها أنا بائح » . ووقع صاحب القاموس فى هذه الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التنبيه بالضمير ما شرطه ابن هشام من الاخبار عنه باسم الاشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال فى خطبة القاموس « وها أنا أقول »

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم ـ كما نقل بعد هذا الحكم ـ أن سيبويه والاخفش قد استعملاها فى كتابيهما

فالحقُّ أن لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أن تذكره على وجه الاستئناس وأنت مالىء يدك بما هو حجة ، أو منتظر لأن تظفر بالحجة

ولابن السيد البطليوسى وجهة أخرى فى صحة الاحتجاج بشعر أبى الطيب المتنبى ، هى أن البيت الذى سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره ولم ينكروه عليه ، يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ، ذلك أنه أورد فى الاستشهاد على صحة اضافة « آل » الى الضمير قول المتنبى :

والله يُسعد كل يوم جده ويزيد من أعدائه فى آله

ثم قال : وأبو الطيب وان كان ممن لا يحتج به فى اللغة ، فان فى

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عُنوا بانتقاد شعره ، وكان فى عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالوية وابن جنى وغيرهما ، وما رأيت منهم أحـداً أنكر عليه إضافة آل الى المضمر ؛ وكذلك جميع من تكلم فى شـعره من الـكتاب والشعراء ، كالواحدى وابن عباد والحـاتمى وابن وكيع ، ولا أعـلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت

وهذا الذى يقوله البطليوسى فى شعر المتنبي الذى لم ينكره أولئك العلماء والـكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس به الى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون فى تقرير أحكام اللسان

ويحتج بالبيت الذى لا يعرف قائله متى رواه عربى ينطق بالعربية بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لغته ، ولهـذا تـكثر الروايات فى بعض الابيات ويكون كل منها صالحاً للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذى يرويه من يوثق به فى اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وان لم يعرف قائله وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين شاهداً لم تعرف أسماء قائليها ، فان رأيتهم يردّون بعض المذاهب ببنائها على شعر لا يعرف قائله ، فانما يكون الرد وجيهاً اذا رَوى الشعرَ من لم يكن عربياً فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاتقـان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربى فصيح

القياس على الشاذ

للحكم الذى ورد به السماع النادر أربعة أنواع :

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافى اللفظ عينه ، ولافيما كان من نوعه ، وسيبويه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ويتخذه أصلا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا شنأىّ فى النسبة الى شنوءة . فقد اكتفى بهذا الشاهد ،وجعل وزن فَعَلىّ قياساً فى كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهده الا هذه الكلمة المفردة

وذهب الاخفش بكلمة « شنأىّ » مذهب الشاذ الذى لايقوم عليه قياس ، وأخذ بالاصل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال فى النسبة الى نحو فروقة فروقى ، ويتأيد السماع الذى عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فَعَلىّ ، نحو حَنيفة وصَحيفة وبَجيلة ، فيقال فى النسبة اليها حَنفى وصَحفى وبَجَلىّ

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له فى نظر الجمهور وزن ، ولا يجيزون لأحد النسج على مثاله ، وقد حاد الاخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوىُ » فى جمع هدية ، فجعله مقيسا فى كل ما كان لامه ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسموع والموافق

للقياس فى مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال فى جمع هدية وعطية ومزية وبلية وتحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا

ومن هذا القبيل أن القياس فى اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثى المعتل العين بالواو حذف أحد الواوين ، فيقال فى اسم المفعول من « رام » مَرُوم : وورد فى ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال بعض العرب : ثوب مَصوُون ، ومسك مَدوُوف[1] ، وفَرَس مفوود . ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس عليها ، وخالفهم فى هذا المبرّد وألحقها بقبيل ما يقاس عليه

(ثالثها) كلمات معدودة تأتى على وجه مخالف للقياس ، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقلّ أو يفقد استعمالها على وجه القياس مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوها ألفا ، كما يقال استقام واستعاذ واستنار ، ومثل عُيَيد ، تصغير عيد ومقتضى القياس عُوَيد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يردّ الاسماء إلى أصولها

ومن هذا النوع مايرد على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيدأن الوجه الاكثر فى السماع هو الارجح فى الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذى قلّ فى السماع وان كان أرجح من جهة القياس

(١) مبلول او مسحوق . وسمع مدوف ، على القياس
لغة بني تميم

أما الالفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عُيَيد ، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز اجراء الالفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع ، وسنحدّثك عن هذا فى فصل « القياس فى صيغ الكلم واشتقاقها »

(رابعها) أن ترد ألفاظ معينة على مايوافق القياس ويخالف السماع ، ومثال هذا أن المعروف فى خبر « عسى » كونه مضارعا مقرونا بأن أو مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً فى أمثلة معدودة ، فقالوا فى المثل « عسى الغوير أبؤسا » وقال الشاعر « لاتعذلن إنى عسيت صائما »

والخلاصة أن النحاة يختلفون فى الوارد على وجه الشذوذ من حيث الاعتداد به فى القياس ، وفى شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي يقول أفصح اللغات ، ويلغي ماسواها . وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً »

وممن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ، فقال « ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فمتى سمعت حرفا مخالفا لاشك فى خلافه لهذه الاصول فاعلم أنه شذ ، فان كان سمع ممن ترضى عربيته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحا نحواً من الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه »

والمعروف فى علم النحو أن الكوفيين يعتدّون بما ورد من الكلمات الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمتنعون من القياس على

الشاذ ، ويذهبون فى مثله الى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ، ويردّونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض النحاة كابن مالك لايكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من اباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت اليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا فى شروط صيغة أفعل التفضيل أن لايكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو أبيض وأسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جارية فى درعها الفضفاضِ أبيض من اخت بنى اباضِ

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه من قولهم « باض فلانا » اذا غلبه وفاقه فى البياض ؛ وأبقاه ابن مالك على ظاهره وطرحه الى المسموعات الشاذة

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتأويل فيه مساغا ، ومن أمثلته أن البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التى لاتقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازه الكوفيون تمسكا بقول الشاعر :

فما وجدتْ نساء بنى تميم حلائلَ أسودِين وأحمرِينَ

ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذى لايقوم عليه قياس

والتأويل انما يقتحمه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف فى اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما اذا ثبت أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أبطل

ابن هشام تأويل أبي علي الفارسي وأبي فزار لقولهم « ليس الطيبُ الا المسكُ » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر « ليس » الواقع بعد « الا » لغة تميم

والحق ـ فيما يظهر ـ أن مايجيء على غير القياس قسمان :

(أحدهما) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع عام ، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لايعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام ، فهذه لاتصلح أن تكون موضعاً للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لاتقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فان ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ ، ولا يبالون أن يُسمّوا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربيّ يستطيع أن يلحن اذا تعمد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته اذا تعمد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم أحدُ »

فقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ اوغلط

أى لحن ، لأن الفرزدق تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ؛ وقولهم : ان العربى لايقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلّمه وهو على حال سليقته ؛ وأما عند تعمده النطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة

(ثانيهما) ما يرد فى الكلام الفصيح ، ونتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب فى أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التى قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسميه قياساً نحو « معائش » بالهمز فى احدى القراءات الصحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة فى فصاحتها ، ولكنا نرجع بأمثالها الى حكم القياس : وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى كانت الياء عيناً فى بناء مفرده ، فان كان راجعاً الى النظم خالفناهم فى دعوى خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعده فيما يقاس عليه وننسج على منواله ، وان أباه البصريون والكوفيون ، فلا نبالى أن نقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا أو جاراً أو مجروراً ، وان منعه جماعة من النحاة ، فلو قال أحد : رُزق فلان على خصمه الفوز أو قال : يعجبنى أمامَ السلطان تكلُّمك بالحق ، لقضينا لقوله بالفصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلما بلغ معه السعى ﴾ ولا نبالى تقديم معمول صلة أل على أل ، متى كان المعمول ظرفا ، أو جاراً ،

أو مجروراً وان منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : انى لزيد من المحبين لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى ﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ وقوله تعالى ﴿ وانا له لمن الناصحين ﴾

القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر

قد يرد فى كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع ، ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنع من القياس عليه وان كان وجه تأويله مما يسعه القياس . ومما يساق شاهداً على هذا قولهم فى المصدر الذى كثر مجيئه حالا : إنه مقصور على السماع ، مع أنهم يؤوّلون المصدر باسم الفاعل ، أو يقدّرون معه مضافا يصلح أن يكون حالا ؛ فيكون المراد من المصدر نحو « بغتة » فى قولهم « طلع زيد بغتة » اسم الفاعل ، أو يحمل على أنه فى التقدير « ذا بغتة » . واطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف المضاف ، شائعان فى الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع . وذهب بعضهم الى أنه من باب ما يقاس عليه . وهذا المذهب بالنظر الى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة فى القياس ، مذهب وجيه ، ويشد أزره أن علماء البلاغة استحسنوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة نحو زيد عدلٌ أو رضا ، وهذه المبالغة قد تقصد عند ايراده مورد الحالية

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات . وجاءوا الى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو فى هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافا الى الهلال

والحق فيما يظهر أن المنع من القياس فى مثل هذا مقيد بما إذا لم يقصد المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى فى الكلام اسم معنى يضيفه الى المبتدأ ، فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التى يحذف فيها المضاف لقرينة تشير اليه

ولنسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريرى قولهم « هو قرابتى » وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير

وحكم صاحب المصباح على قولهم «اذّن العصرُ » بالخطأ ، والصواب اذّن بالعصر ، مع أن اسناد الفعل الى المفعول به ولو بوسيلة حرف الجر غير عزيز ، وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدرى وجوه تصاريف الكلام العربى بفطرته أو بتلقين

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة فى أدب الكاتب « المَلّة يذهب الناس الى أنها الخبزة ، فيقولون : أطعمنا ملة . وذلك غلط انما الملة موضع الخبزة » قال ابن السيد فى شرحه « وليس يمتنع عندى أن تسمي

الخبزة ملة لانها تطبخ فى الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء اذا كان منه بسبب . أو يخرج على حذف المضاف الى خبز ملة »

والصواب ماعرفته من أن التخطئة والتصويب فى مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذى يطلق الملة على نفس الرغيف ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لايخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بثدييها » فقال ابن السيد فى شرحه : أما مايذهب اليه العامة من أن المعنى لاتأكل لحم ثدييها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى أجر أو ثمن ثدييها أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثدييها بمكان أكل الثديين أنفسهما

والتفصيل الذى سبق آنفا من النظر فى مثل هذا الى حال المتكلم يجرى هنا لولا أن العبارة مَثل ، والامثال لاتغير ، فمن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة فى نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك الوجه من المبالغة

سبب اختلافهم فى القياس

من الجلىّ أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس فى شىء من أحوال الكلم ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فاذا وجدوا فى الكلم نفسها أو فى تأليفها حالا جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ، ليقاس على تلك الالفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها

فمن أسباب اختلافهم فى صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب مايكفى لتركيب القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار مايؤخذ منه حكم كلى فيقصر الامر على السماع

وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفى به أحدهما فى فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السماع

وقد يختلفون فى القياس نظرا الى ما يقف لهم من الاحوال التى تعارض السماع ، فالكوفيون الذين يكتفون فى بعض الاقيسة بالشاهد والشاهدين ــ قالوا : ان صيغ المبالغة : فَعَّال ومِفْعال وفَعُول ، لاتعمل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤوّلون الشواهد التى سردها البصريون مثل « أخو الحرب لبّاسا اليها جلالها » واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل انما عمل لشبهه بالفعل المضارع فى وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجىء على الوزن الذى قرب اسم الفاعل من أصله الذى هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل فى

العمل ، أخذا بتلك الشواهد وأبطلوا مااعتذر به الكوفيون ، فقالوا فى جوابهم : ان المبالغة التى قوى بها المعنى فى تلك الأبنية ، جبرت مانقصها من الشبه فى اللفظ ، فتقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع فى اللفظ بزيادة المعنى الذى اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوى فى طلب العمل من غير تفاضل

ومن أسباب اختلافهم فى القياس اختلاف أنظارهم فى الشاهد أو الشواهد التى تذكر ليقاس عليها : يختلفون فى أمانة ناقلها ، أو فى صحة عربية قائلها ، أو فى وجوه فهمها واعرابها . ومن لايثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لايسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة ، لايقيم لذلك الكلام وزنا ، ولا يعوّل عليه فى شيء من أحكام اللسان . واذا تبادر الى ذهنك فى فهم الكلام واعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستنبط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة ، فقد يتبادر الى ذهن غيرك فى فهمه واعرابه وجه يطابق أصلا من الاصول الثابتة من قبل ، فيخالفك فى ذلك الحكم ويراه خارجا عن سنن القياس ، أو مبنيا على غير أساس

القياس فى صيغ الكلم واشتقاقها

نلق فى هـذا الفصل نظرة على القياس فى المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الابواب بتفصيل : واضعاً يدى على كل حكم من أحكامها ، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغى أن نقف به عند حد السماع ، وانما هى كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريك أن الله تعالى لم يجعل علينا فى اللغة العربية حرجا

﴿ المصادر ﴾

للمصادر فى بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لابد للمصدر أن يتصل بأحدها كعلامة « en » فى اللسان الالمانى ، و علامة « مك » أو « مق » فى اللسان التركى ، أما الأصل الذى تلحقه العلامة فى الألمانى أو احدى العلامتين فى التركى فله صيغ تختلف فى مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر فى اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا فى اللسان الالمانى صيغة واحدة

أما المصادر فى اللغة العربية فانها تختلف كذلك اختلافا كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن فى اللغتين : التركية والالمانية . ومما تمتاز به العربية فى هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد

يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشراً كمصدر لقي

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع متفرقها تحت مقاييس وجاءوا الى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا مآخذها ما استطاعوا وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما لا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فَعلَلة » مصدراً للفعل الرباعي المجرد كدحرج وعربد ونحو «إفعال» مصدراً للفعل الرباعي المزيد كأكرم ، ونحو « تفعيل » مصدراً للفعل المضعّف كعلّم ونحو « مفاعلة » مصدراً للفعل الرباعي أيضاً كخاصم ، ونحو « افتعال » مصدراً للفعل الخماسي كارتقى ؛ ونحو « تفعُّل » مصدراً لما جاء على تفعّل كتكلّم

(ثانيها) مالا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في الكلام ، كالمصدر الوارد على « فِعّال » نحو كذّب كذّاباً أو الوارد على فِعِّيلى نحو الحِثيثي المبالغة في التحاث . أو ما جاء على فَعَلى نحو جَمَزَى ، وقد طعن الاخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن سُمية باطلي وأشار بالوَجَلى عليّ مشير

وقوله :

على الغَزَلى مني السلام فربما لهوتُ بها في ظل مخضلة زهر

وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فَعَلى ، وانما قاسهما بشار . وليس هذا مما يقاس ، انما يعمل فيه بالسماع

(ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من

مصادر الفعل الثلاثى ، نحو « فَعْل » مصدراً للفعل المتعدى كشرب ، وفهم ، ونصر ، ونحو « فعَل » مصدراً لفعل اللازم ، كفرح ، ونحو « فعُول » مصدراً لفعَل اللازم ، كقعد وغدا

وسبب الخلاف فى القياس ان جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجرى عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب القياس

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرها فى صيغ خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا الى أن مصادر الافعال الثلاثية انما يرجع فيها الى السماع

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التى لم تسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس[1] . وفريق آخر أفسح طريق القياس حتى للأفعال التى سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت بطريق القياس

ووجهة نظر الفريق الأول أن القياس فى اللغة أمر دعت اليه الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التى سمعت لها مصادر لا حاجة بها الى القياس ، قال أبو على الفارسى : أن الغرض مما تدوّنه من

(١) هذا مذهب سيبويه والاخفش

هذه الدواوين انما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فاذا ورد السماع بشىء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس الى السماع[١]

ووجهة نظر الفريق الثانى أن الافعال التى من شأن مصادرها أن تصاغ فى أوزان خاصة ، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ؛ فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذى يصاغ على مقتضى القياس

﴿ فَعْلة ﴾

اذا قصد من المصدر الثلاثى الوحدة أتى به على وزن فَعْلة ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْل ، فتقول فى المرة من الرمى رَمية ، ومن الجلوس جَلسة ؛ ومن الذهاب ذَهبة ؛ ومن الاتيان أتية ؛ أما مازاد على الثلاثى فبالحاق التاء له وهو بحاله ، فتقول : اكرامة ، وارتقاءة ، واستدراجة ؛ تريد واحدة من الاكرام والارتقاء والاستدراج ؛ هذا هو القياس . ونقل أنهم قالوا : اتيانة واقاءة ، وهذا من الشاذ الذى لا يصح القياس عليه الا أن يضطر اليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : اتيانة واحدة الا فى اضطرار شعر قبيح . لأن المصادر كلها اذا جعلت واحدة ردت الى بناء « فَعْلة » وذلك اذا كان الفعل منها على فَعَل أو فَعِل[٢]

---

(١) ابن جنى فى تصريف أبى عثمان المازنى (٢) لسان العرب فى مادة «أتى»

﴿ الأفعال ﴾

اذا كان بين نوع من الافعال ووزن من أوزان المصادر تلازمٌ في جميع المواضع أو في أغلب الاحوال بحيث لايتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لايمنع من تقرير القوانين العلمية ، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استفعل » أو « يستفعل » مثلا ، على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع

فان كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الافعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَل » المتعدى كنصر ، فوزن مصدره فَعْل لاغير ، ولكن وزن فَعْل لايختص بمصدر فَعَل بل يكون لمصدر فَعِل أيضا نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعْل على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لاتدري كيف تنطق بالفعل وهو محتمل لان يكون من باب نصر أو فهم

وإذا قيل لك : هل تستدلُّ بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتنظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فان كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الاغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فعِل » غير حلق العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومُضارعه فان مضارعه لا يأتي الا على وزن يفعَل ، ويفعَل أيضاً متى كان غير حلق

العين أو اللام ، لايكون ماضيه إلا على وزن « فعل »فاذا سمعتهم ينطقون بمضارع النوع الذى وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضى ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر

فان كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضى فقط نحو « فعُل » بضم العين ، فان مضارعه لا يأتى إلا على وزن « يفعُل » بضمها أيضاً ، صح لك الاستدلال بالماضى على المضارع لأن المضارع فى هذا الوزن لا يتخلف عن الماضى ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضى ،لان وزن يفعُل لا يختص بالماضى المضموم العين ، بل يأتى مضارعاً لفعَل المفتوح العين نحو نصر وكتب

فاذا سمعتهم ينطقون بفعل ماض من باب فعُل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهُل ويجزُل

وكذلك يكون الحكم فى الافعال الرباعية نحو أكرم ، والخماسية نحو اصطفى ، والسداسية نحو استقبل ، فان كلا من فعلها الماضى وفعلها المضارع لا يأتى إلا على وجـــه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضى عن سماع المضارع ، والمضارعُ عن سماع الماضى

فان كان الفعل الماضى من باب « فعَل » بفتح العين، فهذا يأتى مضارعه فى وزن يفعُل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتى فى وزن يَفعَل تارة أخرى نحو عدل يعدِل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتى ماضيه من باب « فعَل » أن لايكون الماضى دليـلا على المضارع ، بل اذا ورد ماض من « فعَل » توقفنا فى صوغ مضارعه

على السماع ؛ ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه اذا لم يسمع لفعل جاء على وزن « فَعَل » فعل مضارع بحيث لم يدر كيف نطق به العرب فالمتكلم الخيار فى أن يصوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن يكون حلق العين أو اللام فيتعين الفتح ؛ قال صاحب المصباح فى خاتمة كتابه وهو يتكلم على تصريف « فَعَل » المفتوح العين : أما المضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع فى المضارع بناء فان شئت ضممت وإن شئت كسرت إلا الحلقىّ العين أو اللام . فالفتح للتخفيف وإلحاقا بالأغلب . وقال الرضى فى شرح الشافية وهو يتكلم على مضارع فَعَل أيضاً « وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ، وقال : كلاهما (الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه ربما يكثر أحدهما فى عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويقبح استعماله فان عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملامعاً ؛ وليس على المستعمل شىء[1] » .

ونظر بعضهم الى أن الاكثر فى مضارع فَعَل الكسرُ فجعل الكسر هو القياس[2]

ومن الصيغ المختلف فى القياس عليها صيغة « أفعل » أعنى الفعل الثلاثى الذى تدخل عليه همزة النقل ، فتعديه الى مفعول واحد إن كان لازماً ، أو الى مفعولين إن كان متعدياً الى مفعول واحد ، أو الى ثلاثة مفاعيل إن كان متعدياً الى مفعولين

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعى ؛ ولا يدخل شىء

(١) هذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا مذهب الفراء

منه فى دائرة القياس . وذهب آخرون الى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى الى مفعول واحد ، قياسىٌ ؛ نحو جلس وأجلسته ، فان كان فى أصله متعدياً الى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعىٌ ، نحو لبس الثوب وألبسته إياه . وذهبت طائفة الى أن دخولها على اللازم أو المتعدى الى واحد مقبول فى القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدى الى اثنين ليتعدى الى ثلاثة صحيح فى القياس ؛ وأعطى هـذا الحكم لظن وحسب وخال وزعم وان لم يرد به سماع

وسبب اختلافهم أن من نظر الى أفعال كثيرة تدور فى كلامهم ولم يدخلوا عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا اضرب زيداً عمراً ، او أمدحه فلاناً ، جعل ذلك دليلا على أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع

ومن نظر الى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ فى الكثرة الكفاية لاجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدى لواحد دون مايكفى للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقيساً ، ووقف دخولها على المتعدى الى واحد على السماع

ومن نظر إلى أنها تدخل على الفعل اللازم والمتعدى الى واحد بكثرة وهذه الكثرة المتحققة فى النوعين تكفى فى نظره لاباحة القياس ، سوّى بينهما وجعلهما فى صحة القياس سواء . وأما اجازة الاخفش لدخولها على الفعل المتعدى لمفعولين : فالحاقا لظن وأخواتها ؛ بأعلم وأرى ، لتشابههما فى

العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب

ونظر السهيلى فى معانى الأفعال فقرر مذهباً رابعاً ، وهو أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة فى نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صح لك أن تقول فيه أفعلته ، فاذا قلت : أقمته أو أقعدته أو أفهمته فمعناه جعلته على صفة القيام أو القعود أو الفهم ، ولا تقول أمدحته زيداً ، أو أشتمته إياه ، أو أذبحته الكبش ، لأن العامل فى هذه الأفعال لم يصر منها على هيأة لم يكن عليها ، ولم يحصل له فى ذاته وصف باق

ومن الصيغ المختلف فى إجرائها مُجرى المقيس عليه وزن « فعَّل » وقد سمع هذا الوزن فى الفعل اللازم ليتعدى الى واحد ، نحو حسّن وقبح وجدّد ، وفى الفعل المتعدى الى واحد يتعدى الى مفعولين ، نحو ملّك وبلغ وركّب ، ولم يستعمل التضعيف فى المتعدى إلى اثنين ، ليتعدى الى ثلاثة

اختلف علماء العربية فى هذه الصيغة ، فرأى بعضهم أن تضعيف الفعل ورد بكثرة تقتضى فتح باب القياس ، فتجاوز به حد السماع ، وتدبر آخرون فى كلام العرب فوجدوهم يُعَدّون أفعالا بهمزة النقل نحو أضحكه وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأتحفه ، وأشبعه وأصلحه وأغضبه ويعدّون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو شرّفه وقدّسه وحلّمه ونظّفه ، ويجمعون فى أفعال بين همزة النقل والتضعيف ، نحو ذكّره وأذكره ، وأضافه وضيّفه ، وشرّده وأشرده ، وطيّبه وأطابه ، وبعّده وأبعده ، وفسّده وأفسده ، وظمّأه وأظمأه ، وجوّعه وأجاعه ، فقالوا : يؤخذ فى كل

فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة فى كل فعل الوجه الوارد فى الاستعمال من تعديته بهمزة النقل ، أو بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فان لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين فى كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق القياس ، وليس لك أن تقول : ظرّفته أى جعلته ظريفاً كما ساغ لك أن تقول : حلّمته اذا جعلته حليما ، ولا ضخمتُه أى جعلته ضخماً ، كما ساغ لك أن تقول : نخّمته أى عظمته

ومن الصيغ المحتملة لان تكون موضع اختلاف علماء العربية فى اعطائها حكم القياس « انفعل » الآتى مطاوعا لفعل الثلاثى ، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه (١)

ونحا به آخرون نحو مايقاس عليه ، وقالوا : ان الباب فى مطاوع فعل هو انفعل ، نظرا الى كثرة ماورد من هذا التصرف فى الكلام الفصيح

ومن نظر فى كلام العرب ، وجد لصيغة انفعل بابا هو مجيئه مطاوعا لما كان على « فعَل » من الأفعال التى يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الأفعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الأفعال الثلاثية التى لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو علمته ، لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشىء ، وعلمته فى معنى حصلت صورته فى نفسك ، وليس فى عدم وجودك للشىء ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته فى ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتى له بالمطاوع

(١) شرح الرضى للشافية

الذى هو بمعنى قبوله للفعل

فمن قصر « انفعل » على مطاوعة « فعَل » الذى يكون فيه علاج وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فانخدع ، وذهب الى أن هذا هو بابه المقيس فقد أصاب فى الاجتهاد ، وأما ماورد من قولهم أطلقته فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد : فموقوف على السماع

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثى ، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعى فنحو انطلق جاء مطاوعا لذلك الفعــل الثلاثى المقدر ، ولم يقصد الى أن يكون مطاوعاً لأطلق ، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثى على قلة نحو انغلق : فقد ورد فى استعمال قليل غلق بمعنى أغلق

﴿ افتعل ﴾

ومن الافعال المزيدة « افتعل » وهــذا الوزن يأتى مرادفا لفعله الثلاثى اللازم نحو رق وارتق . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفا المتعدى نحو خلسه واختلسه ، وحازه واحتازه ، وصاده واصطاده . ولا خلاف فى أن هذا النوع سماعى . فليس لك أن تجىء الى فعل ثلاثى لازم أو متعد . وتصوغ منه فعلا فى وزن افتعل موافقا له فى لزومه أو تعديه . ومن أجل هــذا حكموا على أن احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد ان العرب تكلموا به

وقد يأتى افتعل مطاوعا لفعل ثلاثى متعد . نحو جمع القوم فاجتمعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهزّ الشجرة فاهتزت . ورد الشىء فارتد .

وزاده فازداد . ورفعه فارتفع . وستره فاستتر . أو مطاوعا لفعل رباعى . نحو أنهضته فانتهض . وهذا ما يحتمل أن يكون مقيسا . ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاغترس ولامسحته فامتسح . كما لايسوغ لك أن تقول : أفسدته فافتسد . ولا أجلسته فاجتلس

﴿ باب المغالبه ﴾

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضى والفعل المضارع يصاغان لمعنى المغالبة . فان الماضى يرد فى وزن فَعَل . والمضارع فى وزن يَفعُل فتقول : كارمنى فكرَمته أى غلبته فى الكرم . أوان كارمنى اكرُمه أى أغلبه فى الكرم . وهكذا تقول : خاصمنى فخصمته وأخصُمُه . وفاخرنى ففخرته وأفخرُه . وشاتمنى فشتمته وأشتمُه . ولكن علماء العربية مع اعترافهم بكثرة ماورد منه يقصرونه على السماع . قال سيبويه فى الكتاب « وليس فى كل شيء يكون هذا . ألاترى أنك لاتقول : نازعنى فنزَعته أنزُعه . استغنى عنه بغلبته » وقال الرضى فى شرح الكافية « ليس باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لفظ أردت الى هذا الباب »

واذا لم يصلح باب المبالغة ان يكون مقيسا . فمعنى هذا انك لاتأخذ من صيغة المفاعلة ماضيا ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما اذا ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه فى وزن يفعُل من غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياسى ضم عين المضارع فى باب المغالبة

﴿ اسم الفاعل والصفة المشبهة ﴾

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلامنهما يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويفترقان فى أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن يجيء على وزن فاعل نحو كاتب وعالم ، أو يفتتح بميم مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو مُكرِم ، ومخترع ، ومُستكشِف ، ومن ثم اشتهر مايجيء فى هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجى على نحو فَعْل كضَخم ، وفَعَل كحَسَن ، وفعِل كفرِح : وأفعل كأبيض ، وفَعيل كجميل ، وفعلان كعجلان ، ولذلك يدعي ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة

ومن سعة بيان اللغة العربيــة أنك اذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول فى نحو حسن وعفيف وشريف وميت وضيّق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف ومائت وضائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياساً لاتتقيد فيه بسماع

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعيــة ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعْل أو فَعَل أو فَعْلان أو أفعــل دون أن ينطق به العرب ، ماعدا فعيلا ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ماورد فيه من الألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعانى التي يرادمنها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها

وبهذا المذهب تستوفى الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التى قام بها

ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعال ، وفعول وفعيل وفَعِل ، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة ، نحو نظّار ومنحار وصبور وعليم وحذِر ،

ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويبسط أو يوجز فى الخلاف الجارى فى أعمالها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتى على ناحية القياس فى اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس فى بناء فعّال[1] خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت فى مقدار من الكلم الفصيح يكفى لصحة القياس عليه

ومما يستعمل للمبالغة فى وصف الفاعل فِعّيل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له فى الجمهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال « اعلم أنه ليس لمولد أن يبنى فعيلا إلا ما بنته العرب ، وتكلمت به ، ولو أجيز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح »

﴿ اسم المفعول ﴾

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثى على وزن « مفعول » فان زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل فى افتتاحه بميم مضمومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر

---

(١) روح الشروح على المقصود

ذلك قياس اسم المفعول الذى لايختلف فى صحته ، فاذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لاتتوقف فى ذلك على سماع

ونقل عن الرمانى أنه قال « لايقال من « نفَع » اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقييد فى مثل هذا بالسماع فقال : ان نفع كضرب ، فكما يقال فى مفعول ضرب مضروب يقال فى مفعول نفع منفوع

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى ، ومن هذه الصيغ مالا خلاف فى قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهى فِعْل كذبح ؛ بمعنى مذبوح ، وفَعَل كقنص بمعنى مقنوص : وفعالة كلقاطة بمعنى ملقوط . ومنها ما اختلفوا فى جعله مقيسا ، وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند حد السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ؛ وهو مالم يجىء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، فيقال بمقتضى هذا المذهب حسيد بمعنى محسود ، وضهيد بمعنى مضهود حيث لم يجىء فعيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لانه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم

وسبب الخلاف ان « فَعيلا » ورد بمعنى مفعول فى ألفاظ كثيرة ؛ والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن قصروا القياس على مالم يجىء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف

المفعول بوصف الفاعل ؛ وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب اللبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام

﴿ فعل التعجب وأفعل التفضيل ﴾

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ؛ تمسك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجيزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الافعال الرباعيـة فما فوقها ، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي ؛ فحملها الجمهور على الشذوذ ؛ ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتمل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهمزة التي هي أول ما تمتاز به الصيغة ؛ فان كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول ؛ نحو عربد لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل اسقاط حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لاداعي الى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عربدته ، أو هو أشد عربدة ؛ وان كانت حروف مازاد على الثلاثي مزيدة نحو انفعل أو افتعل أو استفعل ؛ فهذه الأحرف يؤتى بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين

وخالف الجمهورَ في هذا الشرط ثلاثُ طوائف :

(١) طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذى تكون همزته فى أصل وضعه نحو أظلم الليل ، دون ماتكون همزته للنقل نحو أجلس ، ووجهه أن الهمزة فى نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل

(٢) طائفة تجيز أخذها من « أفعل » لافرق بين ماتكون همزته فى أصل وضعه ، وما تأتى همزته لتعديته الى مفعول لايتعدى اليه من قبل ، واعتمد هذا المذهبُ على أنه سمع من العرب أخذها من « أفعل » بكثرة تكفى لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعطاهم للدنانير ، وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد

(٣) طائفة تجيز أخذها من كل الافعال الثلاثيسة المزيدة ، كانفعل واستفعل ونحوها ، ويرى هؤلاء أن تلك المعانى المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية

وذكروا فى شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لايقال : ما أموته ؛ لان الموت لايقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على وجه يحتمل التفاضل ، كأن يكثر فى بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أى ما أكثر موتهم ، ولا يبقى سوى ان ما أموته لم يسمع من العرب بوجه ، فترجع الى حكم الافعال التى تحققت فيها شروط أخذ فعلى التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدها على

طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة ان شاء الله

وذكروا فى شروط صوغهما أن لايكون الفعل مبنيا للمجهول ، وهذا فى حال ما يحصل به لبس ، نحو ما أضرب زيدا ، فانه يسبق الى الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لامن وصف المفعول ، فان كان القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبسَ هذا الثوبَ ، تتعجب من كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ماراه بعض الأئمة[1] قياساً سائغاً ، اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت فى كلام العرب ، نحو ما أشهره وما أخصره ، ومن أمثالهم (أشغل من ذات النحيين)

﴿ اسم الآلة ﴾

يصاغ من الفعل اسم للآلة التى يعمل بها ، ويجىء على وزن مِفعَل نحو مِخيَط ، ومِفعَلة نحو مِطرَقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل هذه الاوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد فى جميع الافعال الثلاثية

ووجه اشتراط ان يكون الفعل ثلاثيا هو ان الافعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعل ومفعلة ومفعال لايسع الا ثلاثة أحرف وهى أصول الفعل ، فلو صيغ من المزيد اسم فى أحد الاوزان الثلاثة لفاتت المعانى التى تدل عليها الاحرف الزائدة فى الفعل ، وكذلك أخذه من الرباعى المجرد يستدعى حذف أحد حروفه ، فيختل اللفظ ، فان ورد اسم الآلة من غير ثلاثى فهو خارج عن القياس ، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه مالم يرد استعمال صحيح

---

(١) ابن مالك فى التسهيل

وصرح بعض الكاتبين فى الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعديا ولعلهم نظروا الى أن أكثر ماورد منه اسم الآلة الافعال المتعدية ، ونحن نجد فى الامثلة اسم الآلة ماهو مصوغ من فعل لازم نحو معراج ومعرج للسلّم ، ونحو مرقاة للدرجة ، ومن استأنس باهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدى ، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب الى صحة اشتقاق اسم الآلة من الافعال اللازمة عند الحاجة ، لا نراه ذاهبا مذهبا بعيدا ، فلو وضعت آلة للسبّاحة وبدا لجماعة أن يسموها مسبَحة أو مسبَحا لم يكونوا ــ فيما نراه ــ مخطئين

﴿ مَفعَلة ﴾

يشتق العرب للمكان الذى يكثر فيه شيء اسماً من ذلك الشيء على وزن مَفعَلة : فقالوا : أرض مأبَلة أى ذات ابل ومَأسَدة أى ذات أسود ، ومسبعة أى ذات سباع ، ومبطخة أى كثيرة البطيخ ومقثأة أى كثيرة القثاء ، وقالوا للارض كثيرة اللصوص : مَلصَّة : ولكثيرة الرمان مَرْمَنة ، ولكثيرة الخزان[١] مَخزَّة

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية فى القياس عليها ، فمنهم من وقف به عند حد السماع مع اعترافه بكثرة ماسمع منه ، وفى كتاب سيبويه ماهو ظاهر فى جواز القياس ، فقد قال : فى حديثه عن هذا الباب « وليس فى كل شيء يقال الا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به » قال صاحب المحكم فى حكاية كلام سيبويه : يعنى لم تقل العرب فى كل شيء من هذا ، فان قست على ماتكلمت به العرب كان هذا لفظه

(١) ذكور الارانب

وممن صرح بصحة القياس فيه مُظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمى بالمكمل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا لها مَفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك أرض مَسبعة أي يكثر فيها السباع » وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .

ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ مَفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض ، نحو الذهب ، فتقول في الارض كثيرة الذهب مَذهبة

الاشتقاق من أسماء الاعيان

تصرّف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم مايدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه : منها اشتقاق الفعل من أسماء الاعيان لاصابتها ، أو إمالتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في التسهيل : « ويطرد صوغ « فَعَل » من أسماء الأعيان لاصابتها ، نحو جَلَده ، ورأسه ، أو امالتها ، نحو شحَمه ، ولَحمه : أطعمه ذلك ؛ أو عمل بها ، نحو رمَحَه ، وسهَمه : أصابه بالرمح والسهم »

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنهما غير مقيسين ، وهما اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها أو اشتقاقه من اسم العين التي

أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أى فعَل) لعملها نحو جدَر وبأَر : عمل الجدار والبئر ، أو أخذها : نحو ثلَث المال وربَعه : أخذ ثلثه وربعه ، الى العشر »

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للأرض على وزن مفعلة مما يكثر حصوله فيها ، نحو مأسدة ومقثأة ومذبّة [1]

ونقل شرّاح درّة الغوّاص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الافعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول فى القياس ، ذلك أن الحريرى أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استفعل وأصله الهمزة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ، واستنوق الجمل ، أي صار ناقة ، فاذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلا كان قياساً جائراً مع أن السماع فيه ثابت .

ولم نجد فى نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الاعيان باطلاق ، وهو موضوع يستدعي بسطاً فى القول ، فنكتفى فى هذا الفصل بما حدثناك به ، وندع البسط إلى غير هذا المقام

﴿ ما هو الاستقراء الذى قامت عليه أصول الاشتقاق ﴾

لايجب على الناظر فى المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل واسم المكان واسم الزمان ـ عندما يريد تقرير قواعدها ـ أن يستقرىء جميع ما ورد منها فى كلام العرب ، فانه يتعذر عليه الوصول الى هذه الغاية ، نظراً إلى سعة اللغة وانتشارها إلى مالا يمكن الاحاطة

(١) اسم للارض يكثر فيها الذباب ، وانظر صحيفة ٦٨

به : والذى فى وسعه أن يتتبع جزئياتها إلى أن يأتى على مقدار يفيد ظناً قويًا ، وثقة بأن اللغة جارية فى مثله على رعاية قاعدة ، والذى لم يقع تحت استقرائه يكون قاصداً لاجرائه فى الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع الى القاعدة فى كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على سماع

وههنا اشكال لا يزال يتردد على ألسنة طلاب العربيـة ، وهو أن واضع القاعدة إذا لم يلزمه استقراء جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء فى تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فما باله يصرح فى بعض الأفعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، ويذر ويدع ، بأنها لا تتصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأى فرق بين هـذه الأفعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقراؤه من المصادر والأفعال ، فيسوغ لنا أن نأخـذ منها أوصافاً أو أفعالا ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل وويح ونعم وما شاكلها من المصادر والافعال التى يقولون عنها : انها غير متصرفة ؟

وجواب هذا أن الافعال والمصادر التى لم يسمع لها فروع فى الاشتقاق على ضربين :

(أحدها) ما يكثر استعماله فى موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه ، مثل ويل وويح ونعم ويذر وما يماثلها ، وعدم تصريفهم لها مع كثرة ترددها فى محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصدهم لابقائها على هيأتها . فمن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب الى تركه ، والناطق بما يقصدون الى اهماله ناسج على غير منوالهم ، وناطق بغير لهجتهم

هذا مذهب جمهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس. قال ابن درستويه فى شرح الفصيح « إنما أهمل استعمال وَدَعَ ووَذَرَ لان فى أولهما واواً ، وهو حرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال « واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الاصل ، وهو فى القياس الوجه وهو فى الشعر أحسن منه فى الكلام (النثر)[1]

(ثانيهما) مالا يكثر فى مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيأة واحدة أنهم قصدوا الى ترك تصريفه . وهذا هو الذى نعمل به على طبق القاعدة وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وَفق القاعدة . فيصح لنا أن نجرى قاعدة الاشتقاق فى هذا النوع وان لم ندر أن العرب تصرّفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق . قال أبو عثمان المازنى : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما سمعت بعضها . فقست عليها غيره . وقال ابن جنى — بعد أن سرد أمثلة من اسم المكان والمصدر الواردَين على اسم مفعول — : هذا كله من كلام العرب ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ماهو مثله وقياسه

فان قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله فى شرح الخلاصة « الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعدُّ من صلب كلام العرب وما لا يعد ، لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام ، ولا نفوه إلا بعد

---

(١) المزهر ص ٢٥

الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاولة كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم مقاصدها الى ما ينضم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الأحوال التى لا يقوم غيرها مقامها »

قلنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذى يفيد ظناً قوياً يكفى لتقرير أحكام اللغة . ويدلك على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع أقوال العرب قولا فقولا الى أن يأتى على آخرها ، قوله فيما بعد « فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فان وجد الأمر مستتبتاً مطرداً على خلاف ما قال الأول ، لم يسعه إلا مخالفته ، وإن لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه قد نقل أن إمام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب « ما أمقته » و « ما أفقره » بناء منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثى من المقت والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثى من المقت والفقر ، وخفى ذلك على سيبويه ، وقال : ولا حجة فى قول من خفى عليه ماظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة .

وهذا يزيدك خبراً بأن واضع القاعدة يستند إلى الاستقراء الذى يكسبه ظناً بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند الى الاستقراء الذى يفيده ظناً بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماض – مثلا –

قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أنى أريد بقياس التمثيل إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر فى حكم ، وهو ماينكره بعض النحاة ويعنونه فى قولهم : إن اللغة لا تثبت بالقياس

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيراً ما يرجعون اليه فى تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذى هو من أشد النحاة وقوفا عند حد السماع ، ومن أسرعهم الى محاربة من يعوّل على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر اليه فى بعض الأحيان ، كما قال : ان الناصب لإذا فعلُ شرطها ، قياساً على سائر أَدوات الشرط . وقال فى الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية بإنْ لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضى جوازه ، فنقول جاء زيد إنْ يدرى كيف الطريق قياساً على وقوعها خبرا فى حديث « فظل إن يدرى كم صلى » فقياس « إذا » على بقية أدوات الشرط فى جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية فى صحة تصدرها بان النافية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل

قيــاس الشبه وقياس العــلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض اذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هــذا القياس « قياس الشبه »

ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الافعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة فى المعنى للافعال التى قامت هذه الأسماء مقامها وهى الزم ، واثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً على جواز تقديمه على الأفعال التى قامت هى مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجى يشابه المختوم بتاء التأنيث فى أحوال لفظية منها حذف جزئه الثانى عند النسب كما تحذف تاء التأنيث ، ومنها أن التصغير يجرى فى صدره كما يجرى فيما قبل تاء التأنيث ، وللشبه فى هذه الأحوال اللفظية ، أجازوا ترخيمه بحذف الجزء الثانى قياساً على ترخيم المؤنث بحذف التاء

وقد ينبنى القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه فى العلة التى يقع فى ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

أقسام علة القياس

العلل التى يذكرها الباحثون فى العربية بدعوى أن العرب راعتها ، وبنت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة

(ثانيها) مايكون من قبيل الفرضيات التى لاتستطيع أن تردها على قائليها ، كما انك لاتضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا كما

قالوا في وجه بناء قبلُ وبعدُ اذا قطعا عن الاضافة لفظاً : ان انهما شابها الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ، فاذا قلت إن هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرها وهو حكم البناء ؟ قالوا : ظهور الاضافة التي هي من خواص الاسماء أبعدها عن شبه الحرف ، فعادت الى أصلها الذي هو الاعراب ، فان قلت لهم : ما بالهم بنوا أيّ الموصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها ، فهذا يرد قولكم : ان ظهور الاضافة يبعد عن شبه الحرف لانها من خواص الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا المضاف اليه في باب أيّ منزلة صدر الصلة المحذوف فصارت أيّ في حكم المقطوع عن الاضافة في اللفظ ، فتستحق ما استحقته قبلُ وبعدُ من البناء

ولا يسعك بعد هذا إلا أن تسلّ يدك من هذه المجادلة ، وتنفصل عنها وليس في ذهنك أثارة من علم

(ثالثها) ما يجرى فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل ، ومثال هذا أن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ، نحو هل كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الاصل ، فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ، نحو هل عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبرُه اسم وعدم دخولها على اسم خبرُه فعل ، فقال : لأن هل اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وان رأته في حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعانقته . وكلام هذا النحوى وهو يقرر حقيقة علمية

لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح فى لجج من الخيال :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا　　فمذ رأته سعت فوراً لخدمته
كهل إذا ما رأت فعلا بحيزها　　حنت اليـــه ولم ترض بفرقته

اقسام قياس العلة

لقياس العلة أقسام ثلاثة :

(أحدها) قياس الأولى وهو أن تكون العلة فى الفرع أقوى منها فى الأصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز فى نحو أغضُضن أن يقال غُضْن ، قياساً على قول العرب فى نحو « اقرِرْن » قرن ، بحذف أحد المثلين ، وعلة هـذا القياس طلب التخفيف ولـكن فك المضموم فى نحو اغضضن أثقل من فك المكسور فى نحو اقررن ، وإذا فرّ من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف : ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز

(ثانيهما) قياس المساوى ، وهو أن تكون العلة فى الفرع والاصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لايجوز تقديم خبرها عليها ، قياساً على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرّف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى

(ثالثهما) قياس الادنى ، وهو أن تكون العلة فى الفرع أضعف منها

فى الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضى يجوز بناؤه على الفتح نحو :

« على حين عاتبت المشيب على الصبا »

وعلة بنائه أن الظرف فى الواقع مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة وان كان فى الظاهر مضافا الى الجملة نفسها ، فشابه اسم الزمان كلتى قبل وبعد فى وجه بنائهما حين يقطعان عن الاضافة لفظاً لامعنى ، وتتقوى هذه العلة فى اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل الماضى واقع موقع المضاف اليه ؛ الذى قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحكامه كالتعريف والتنكير ووجوب التصدير فلا بعد فى أن يكون للاضافة ـ وان كانت فى ظاهر اللفظ ـ أثر فى اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه

فان كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ، نحو « على حين أعاتب الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ؛ وهو حين أضعف منها فى حال اتصاله بفعل ماض ؛ حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف اليه

وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقق أصل العلة وهو الانقطاع عن الاضافة فى اللفظ دون المعنى

شرط صحة قيــاس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ ، متى كان وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحاً ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التى يرتبط بها حكم الاصل ويضاف إلى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر فى عدم تعدية حكم الأصل الى الفرع ، ويزيد بعضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفاً للاصول خارجا عن حد القياس

فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفى بلن ، قائلاً إن لن أضرب : نفى لقولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيداً سأضرب ، يجوز قولك : زيداً لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهــذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفى يقتضى الصدارة فى الجملة التى يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس

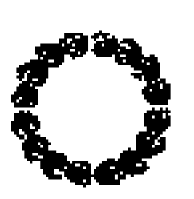
ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائى يقول : لا يقتصر فى الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد فى الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سمــاع ، وطعن البصريون فى هذا المذهب بأن تلك الظروف انما وقعت موقع أسماء الافعال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال

والحق أن الأمر فى مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد فى العربية فان الأصول التى يجىء حكم الأصل على خلافها تتفاوت فى اقتضاء حكمة

الوضع لها ، وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذى يمنع من زيادة الكلمات مثلا ، وهو أن الألفاظ إنما وضعت لافادة المعانى ، أقوى من الأصل الذى يمنع من تقديم المعمول على العامل ، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيمكن للمجتهد فى العربية أن يمنع قياس زيادة «كان» فى صدر الكلام أو فى آخره على زيادتها فى وسطه ، وليس من البعيد صحة تقديم خبر زال الناسخة عليها قياساً على تقديم معمول الخبر الثابت على خلاف القياس ، إذ القياس تقديم العامل على المعمول

ويذكر بعضهم فى شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الأصل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل فى جواز بنائه من لونى البياض والسواد ، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لأنهم لا يوافقون على حكم الأصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف فى حكم الأصل ، أما من تقرر عنده حكم الأصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس فى تعديته الى الفرع



مباحث مشتركة

بين القياس الاصلى ، والقياس التمثيلى

القياس فى الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالأسماء ، ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها مطلقاً بين الأسماء والأفعال ، نحو همزة الأستفهام ، وما النافية ، أو مطلقاً بين المضارع والماضى ، نحو قد ، ولا النافية ، وإن الشرطية

فاذا وردت كلمة من أمثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا الأصل « لمّا » الحينية ، فانها إنما جاءت فى كلام العرب موصولة بالفعل الماضى ، ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا لحّن بعض الناقدين ابن أبى حجة فى قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لمّا يزيد الطير فى التلحين

وإذا دارت الكلمة فى كلام العرب ، ولم ترد إلا مجردة من أداة التعريف مثلا ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة ، يجرى هذا النظر فى لفظ كل وبعض فقد أنكر الأصمعى أن تدخل عليهما ال المعرفة حيث لم يجيئا فى كلام العرب موصولين بها وأجاز اتصالهما بها ابن درستويه ،

وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجردها من أداة التعريف وإن استعملها بعض الأدباء كابن المقفع وبعض النحاة كسيبويه والأخفش موصولة بها ، وكل من هؤلاء الأدباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم ، وإنما الحجة في روايتهم .

وبمقتضى هذا الأصل أنكر الحريري إدخال أل المعرفة على لفظ « كافة » ناظراً إلى أن العرب لم تفعل ذلك [١]

قد يخطر ببالك أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل أل على اسم إلا إذا سمع اتصالها به في الفصيح من كلام العرب ، ومن المتعذر أن يتتبع واضع القاعدة جميع الأسماء العربية ، ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة بأل المعرفة أو لا .

فالجواب أنا لا ندّعي أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة إلا بعد أن أتوا على جميع المفردات مفرداً مفرداً فوجدوها تجيء موصولة بأل ماعدا هذه المستثنيات : كل وبعض وما شاكلها ، وإنما جاز لهم استثناؤها من جهة أنها دائرة على ألسنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد تمر بقصيدة أو خطبة أو محاورة ، دون أن يعترضك شيء منها ؛ وعدم استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادهم لها في جل مخاطبتهم ، دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الأداة ، ولا يسوغ لنا إلحاق الكلمة بأشباهها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة

وملخص القول أن الكلمة إذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من

---

(١) لنا عودة في فصل القياس في مواقع الاعراب الى زيادة البحث في استعمال هذه الكلمة

الألفاظ خاص ، فلا بد من النظر فى حال استعمالها ، فان كثر دورانها فى أقوال الفصحاء وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ، وقفنا عند حد استعمالهم ، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد ، وإذا لم تكن شائعة فى فنون المخاطبات شيوع كلّ وبعض ، فانه يسوغ لنا أن نتصرف فيها ونتعدى بها حدود الرواية ، حيث لم يقم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة تقلبها على ألسنتهم ودورانها فى محاوراتهم .

ومما ينتظم تحت هذا البحث الألفاظ التى قال صاحب إصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل إلا فى سياق النفى وهو أحد وعريب ودَيّار وأخواتها ، ويدخل فى هذا نحو قصارى وحمادى ولبّى ودوالى من الكلمات التى لم ترد موصولة إلا بنوع خاص وهو المضاف إليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فانها بمعنى غير ولكنها لم ترد إلّا متصلة بأن وصلتها ، فيقال فلان كثير المال بيدأ نه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ،كأن تضيفها الى اسم صريح قياساً على كلمة « غير » مراعياً توافقهما فى المعنى

وإن شئت مثلا يزيد البحث بياناً فان العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولا باسم الاشارة نحو ها أنا ذا قائم ، فرأى ابن هشام أن الشواهد الواردة بهذا الأسلوب قد بلغت فى الكثرة الى أن يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الاشارة ، فمنع من أن يجىء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعاً عن اسم الاشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضاً جرى فى « غير » المبنية على الضم ، فقال : إنها لا تستعمل إلا

متصلة بليس فتقول : عندى كتاب ليس غيرُ ، وقولهم « لاغيرُ » لحن ومن عد استعمال « لاغيرُ » فصيحاً ، فقد وقف فى كلام العرب على مايشهد بصحته هو قول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لمن عمل أسلفت لاغيرُ تُسأَل

واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم وروداً لا يحيط به استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيساً ، كتاء التأنيث تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب ، على وجه القياس ولم يبلغ اتصالهـا باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ، كظبي وظبية ، وامرئ وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسانة فى مؤنث انسان الا اذا نقل اليك لفظه فى شاهد صحيح ، ولهذا الأصل أنكر الصفدى قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ، لانه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني فى ذلك الا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضى صحة استعمالها

فالمذكر من أسماء الاعيان لا تلحقه التاء قياسا ، وكذلك المؤنث منها لا يجرد من علامة التأنيث ويستعمل فى المذكر الا اذا ورد به نقل عن العرب ، كما سمع إلْقة اسما للقِرْدة ، ولا يقال فى ذكرها إلْق ، حيث لم يقم شاهد على استعماله

القياس فى الترتيب

اذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى . فالتناسب الطبيعي يقتضى أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا فى أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكَّد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبيَّن يتقدم على البيان ، والمبدل منه يتقدم على البدل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميَّز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال

فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فانما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون ـ مثلا ـ أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائى والمبرد سوغا تقديم التمييز على عامله ، والفرّاء والأخفش ذهبا الى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم فى هذه المسائل وهو مخالف للقياس الا مستندين الى شواهد رأوها كافية فى تقرير ماذهبوا اليه

ومن فروع هذا الاصل أن لايتقدم الضمير على معاده ، واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا فيها تقديم الضمير على معاده : إما باتفاق كتقديم ضمير الشأن ، وإما مع اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه ، والأصل فى محل الاختلاف بيد من لايجيز عوده على المتأخر عنه فى نظم الكلام الى أن يأتى المخالف بشاهد صحيح ،

وكذلك كان مذهب الاخفش وأبي الفتح في اجازة عود الضمير المتصل بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يمنعون هذه الصورة الا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر　　وحسن فعل كما يُجزى سِنمَّار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد وحملها على الشذوذ أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ؛ وما يرد على خلاف الأصول المعتدّ بها ، لا يجعل مقيسا الا حيث تكثر شواهده حتى تدل على قصد العرب لاطراده

ومقتضى هذا الاصل ، وهو أنَّ ترتب الالفاظ يكون على حسب ترتب المعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب اليه من الحكم ، نحو قام الرجال إلا علياً ، فان مرتبة المُخرَج بعنوان أنه مخرَج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا إن المستثنى مخرج من المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ؛ ولكن كثر في الاستعمال تقدمه على المستثنى منه : نحو جاءني إلا زيداً القوم ؛ أو على الحكم فقط نحو القوم الا زيداً اخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معاً على أصل المنع ، وقد جوَّزها الكوفيون قياساً ؛ والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من أمرين على انفراده ، لاتدل على جواز مخالفته بالامرين كليهما

القياس فى الفصل

الاصل فى الالفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلق بينها بفاصل ، وقد خالفوا هـذا الأصل فى مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها فى فنون البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت فى مثل قول الشاعر :

ويمتحن الدنيا امتحان مجرب   يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا

أو بين النعت والمنعوت كما قال تعالى ﴿وإنه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ ويجب النظر فى قوة الارتباط وضعفه فى هذا المقام ، فيكفى من الشواهد الواردة فى الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفى فى الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قوياً ، ويدلك على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثراً فى ضعف القياس أن بعض النحاة منعوا من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمجموع الامور التى يجوز الفصل بكل واحد منها منفرداً نحو الظرف والمفعول ، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياساً على الفصل بين « تقول » العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمعمول ، وطعنوا فى هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف اليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه

ويزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالاخرى أثراً فى أحكام النحو أن كثيراً من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الحرفى وصلته متى كان الموصول عاملا مثل « أن » المصدرية ، وأجازوا الفصل بين الموصول

غير العامل وصلته مثل «ما» المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالا بصلته من الموصول غير العامل : اذ الاول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثانى فطلبه لها من جهة واحدة وهى الموصولية

القياس فى الحذف

من الجلىّ أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الاسلوب العربى تقضى أن لايلفظ الانسان بعبارة إلا أن تجىء مطابقة للّهجة العربية

وهذا الأصل هو الذى يتمسك به من لايجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليل على صحة حذف أمثالها : كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ؛ ومنع ابن ملكون حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الأصناف من الكلم وان قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح

فاذا جرى خلاف فى حذف احدى الكلم فالأصل بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز حذفها هو المطالب بالدليل

قد يقال : إن العرب أكثروا من حذف ماتقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتمييز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن اطراده : وهو صحة الحذف لدليل

والجواب أن ورود السماع بالحذف فى باب كالنعت أو المنعوت إنما

يبيح القياس فى ذلك الباب خاصة . إذ أقصى ماتدل عليه شواهده أن الحذف هنالك غير مخالف لأسلوب اللغة ، وإنما أجاز الكسائى حذف الفاعل ، والكوفيون حذف الموصول ، والجمهور حذف أحد مفعولى ظننت . اعتماداً على شواهد مبسوطة فى كتب الفروع

وإذا ورد السماع بحذف حرف فى موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه مايرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضاً ، ومن أمثلته أنهم أجازوا حذف « لا » النافية فى جواب القسم ، كما ورد فى قوله تعالى ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ وقول الشاعر :

آليت حب العراق الدهر أطعمه   والحب يأكله فى القرية السوس

واختلفوا فى حذف « ما » النافية فى نحو هذا المقام ، ومن أبى حذفها قد يتمسك بان « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يوهم ارادة الاثبات الذى هو ضد مدلولها ، فكان ذكرها على مايقتضيه وضعها أمر لابد منه ، ولكنهم حذفوها فى جواب القسم لكثرة استعمالها ، ولا يصح إلحاق لفظ « ما» بها وان كانت مرادفة لها فى المعنى ، لانها لاتشاركها فى الوجه الذى اقتضى العدول بها عن الاصل ، وهو كثرة الاستعمال

وإذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت فى منهج ، وسمع فى أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجرى الحذف فى متعلقات ما يشاركه فى المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أىّ

الموصولة ، فيقولون : زارنى أيهم أفضل ، والأصل أيهم هو أفضل ، فحذفوا الضمير الذى هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أىّ من الموصولات ولم يستضعفه ابن مالك . فالقائل بمنع القياس ناظر الى أن حذف متعلق الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا نتجاوز به حد السماع ونلحق به ما يشارك تلك الكلمة فى وجه الاستعمال ونحذف متعلقه كما حذف متعلقها . والقائل بجواز الالحاق ناظر الى أن اتحاد الكلمتين فى المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فما يثبت لاحدهما من الاحكام يصح اعطاؤه للاخرى حيث أن الاسلوب معهما متماثل

القيـاس فى مواقع الاعراب

اذا وردت الكلمة بمكان من الاعراب ولم يسمع استعمالها فى غير هذا المكان ، فاصولهم تقتضى أنها تطرد فيما سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : فل ولومان ونومان بحال النداء ، وقط وعوض بالظرفية أو الجر بمن

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين التفتازانى : ان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل فى كلامهم إلا توكيداً ، فيمتنع ايرادها مفعولا به أو فاعلا ، ومن أجاز ايرادها مفعولا به كابن هشام اعتمد على ما وقع فى يده من الشواهد التى منها قول الشاعر :

« فيصدر عنها كلها وهو ناهل »

ومما يجرى على هذا الأصل قولهم : إنّ كافةوقاطبة وطرّاً لا تخرج عن الحالية ؛ وعد ابن هشام فى أوهام الزمخشرى تخريجه لقوله تعالى ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير رسالة كافة ، ومن نازعوا فى اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى المطالَب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا اليه بمثل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه « قد جعلت لآل بنى كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهباً »

وحاول الشهاب الخفاجى هدم هذا الأصل المقرر فى الصدر ؛ فقال فى شرح الدرة : فان كافة ورد عن العرب بمعنى جميع ؛ لكنه استعمل منكراً منصوبا وفى الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لايلزمه ماذكر ، فيستعمل كما استعمل جميع معرفا ومنكراً بوجوه الاعراب ، وفى الناس وغيرهم ، لأنا لو اقتصرنا فى الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرّنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم

وهذا الرأى لايؤخذ به على الاطلاق ، ولا يستضاء به فى كل حال فانه لايطابق ماقاله أساتيذ العربية من أن معرفة الوضع غير كافية مالم ينضم اليها العلم بحال الاستعمال .

قال ابن خلدون فى المقدمة : ليس معرفة الوضع الأول بكاف فى التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك ، وأكثر مايحتاج الى ذلك الأديب فى فنى نظمه ونثره ؛ حذرا من أن يكثر لحنه فى الموضوعات اللغوية فى مفرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن فى الاعراب وأفحش

ولو اقتدينا بالشهاب فى إباحته ، وسرنا على أثر مقالته المطلقة العنان ، لعمدنا الى مثل قط وقبل وعند ومع ، وأخرجناها عن الظرفية الى نحو الابتداء أو الفاعلية ؛ ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى ، فيفصم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها

والتحقيق فى هذا المطلب أن مايصلح أن نجريه على القاعدة فى الاعراب نوعان :

(احدهما) مايدور على ألسنة البلغاء وغيرهم ، ويجرى فى مخاطباتهم بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقبل وقاطبة ومع ، وهذا هو الذي نقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه فى مجارى كلامهم نظماً ونثراً ، وتقلبه فى أساليبهم بحالة مخصوصة من الاعراب يشعر بقصدهم إلى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كان ينبغى لنا فى هذا القسم إلا أن نتحرى الطريقة المألوفة فى استعماله

(ثانيهما) مالا يتردد فى أغلب مخاطباتهم ، وإنما يرد فى حال لايدل على قصدهم إلى قصره على الحالة التى جاءت بها الرواية . وهذا هو الذى يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة ، ونستعمله فى المواضع التى يساعد عليها الوضع ، فلو لم نسمع لفظ الضرغام أو اللوذعى أو الفيصل إلا فاعلا أو مفعولا ، كان لنا ايراده فى تراكيب من عندنا مضافا اليه أو مبتدأ أو خبراً

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه ، ويمكنك أن تقضى به على مقالة الشهاب حيث أباح خروج كافة عن الحالية بمجرد

النظر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعا ، فيجب على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلا أو مفعولا – مثلا – إقامة شاهد على ذلك ولايكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الاعراب بحسب وضعها

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي هي أنه تكلم عن نحو قولك : في الدار عليّ والمسجدِ خالد[1] ثم قال : ان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع ، والا لزم توقف تراكيب العلماء فى تصانيفهم على ذلك

وهذه العبارة مطلقة العنان فلابد من وقفها عند حد ، فنقول :

إن أراد الكافيجي بقوله : « افادت المعنى على وجه الاستقامة » أن المعنى حصل فى ذهن المخاطب عند النطق بها كاملا ، فهذا لا يكفى فى صحة الكلام عند علماء العربية قطعا ، فان من التراكيب مايفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها ، وان قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الاسلوب عربية ، قلنا : هذا هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال : فى الدار عليّ ، والمسجدِ خالد ، فان المانع يراه غير مطابق للاسلوب العربى الصحيح ، فلا محيص للكافيجي وغيره من اقامة الدليل على صحة هذا التركيب

---

(١) هذا مايعبر عنه النحاة بمسألة العطف على معمولى عاملين مختلفين فان المسجد معطوف على الدار المعمول لحرف الجر ، وخالد معطوف على علي المعمول للابتداء.

القياس فى العوامل

من البين أن الرافع والناصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسميه بالعامل كالفعل و الحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم

ولمّا لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الاسباب العقلية أو الحسية ، وإنما هو بقصد المتكلم الى جعلها وسيلة للعمل ، جاز تأخيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملا فى صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به نحو ﴿ أيّاً مّا تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الاثر لا يوجد قبل علته الفاعلة . وساغ لهذا المعنى أيضاً أن يتوارد عاملان على معمول واحد. ولكنهم ضعفوا قول المبرد : إن الابتداء عامل فى المبتدأ ، وهما أى الابتداء والمبتدأ عاملان فى الخبر ، من جهة السماع ؛ فقالوا : إن توجه عاملين الى معمول واحد لا يعهد له نظير فى العربية ، وبمثل هذا الوجه ضعفوا قول الفرّاء : إن زيداً فى قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفعلين ، واختاروا أن يكون فاعلا للثانى ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للأول ضميراً مقدراً

وأكثر اختلافهم فى تحقيق العامل لا يظهر له أثر فى نظم الجملة ، وقد ينبنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ؛ كاختلاف الكوفيين والبصريين فى الرافع لاسم كان الناسخة ؛ فمقتضى قول الكوفيين : ان الاسم لم يزل مرفوعا بالابتداء وإنّ كان انما عملت فى الخبر ، امتناع نحو كان زيد كاتباً وعمرٌو شاعراً

لانك عطفت قولك « عمرو شاعراً » على قولك « زيد كاتبا » فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين ، وهما أى العاملان كان والابتداء : ولكنه بمقتضى مذهب البصريين كلام عربى فصيح : لان المعطوف عليهما وهما « زيد كاتبا » معمولان لمعمول واحد هو لفظ كان : وعطف اسمين على معمولى عامل واحدوان اختلف اعرابهما لا مرية فى صحته

وعوامل الاعراب ترجع إلى ستة أصناف :

(أولها) الأفعال المتصرفة ومصادرها وما يشتق منها ، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل

(ثانيها) الافعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم وبئس

(ثالثها) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للاسماء والحروف الناصبة للافعال أو الجازمة لها

(رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها فى الجملة ، كالمضاف يعمل فى الخبر ، والمميز المفرد يعمل فى التمييز

(خامسها) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها فى الجملة ، كالابتداء والاضافة فى الأسماء ، والتجرد من الناصب والجازم فى الافعال

(سادسها) كلمات ليست بأفعال : ولكنها تشبه الافعال فى المعنى ، كاسم الاشارة وحرف التنبيه فى رأى من يجعلهما عاملين فى الحال ، نحو هذا زيد كاتبا ، وكحروف النداء ، وما النافية عند من يجيز تعلق الظرف أو الجار أو المجرور بها

ولا شبهة فى أن الصنف الاول وهو الافعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل ، ولقوته فى العمل صح لهم أن يسندوا اليه عملين مختلفين ، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالافعال التى ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل

وتبنى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الاقوى ، لم يعدل عنه الى جعل العامل من صنف غيره . وقد اختار سيبويه أن يكون العامل فى المنادى فعلا مقدراً ، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء وان كان ملفوظا به ، حيث قال : ان العامل فى المنادى فعل مضمر تقديره « أدعو »

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدراً ، وغيره اذا كان ملفوظاً به ، يرجع الى قوة النظر فى المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر الى المقدر ، فاذا كان المدعى تقديره لاينتقل اليه الذهن بسرعة ، أو لايلتئم بنظم الكلام عند ماتصرح به ، فالراجح نسبة العمل الى الملفوظ به ولو كان من الاصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المبرد الى أن قال : العامل المنادى حرف النداء نفسه

والرجوع فى العوامل الى ما يقتضيه المعنى ويتبادر الى الاذهان ، يريك أن قول سيبويه : ان العامل فى عطف النسق هو العامل فى المتبوع ، أقوى من قول ابن جنى فى سر الصناعة : ان العامل مضمر ويقدر من جنس العامل فى المعطوف عليه

واذا وزنت بهذا الاصل قول الجمهور : إن المفعول لأجله فى نحو « قمت إجلالا لك » منصوب بالفعل المذكور ، رأيته أرجح من مذهب الزجاج حيث أرجعه الى المفعول المطلق وقدر له فعلا من نوعه ، والتقدير قمت وأجللت إجلالا

ومما يجرى على هذا النسق أن الجمهور يرون أن عامل الجزم فى الفعل الواقع فى جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم فى نحو « استقم يرفع الله قدرك » إن استقمت يرفع الله قدرك ، وذهب فريق الى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ، قد تدفعه قوة المعنى الى ترجيح قول الجمهور ، فان رفعة القدر فى المثال السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بافادته الامر أو الاستفهام وحده ، فلابد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ، ويطابق به المعنى الذى أردت التعبير عنه

وللفريق الذى جعل عامل الجزم فى ذلك المثال فعل الطلب نفسه ، أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن أولاها موقوفة على ثانيتهما ، يؤخذ بقرينة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة الفاء فى مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ؛ فكبر العمل موقوف على شرف الهمة ، ولا حاجة الى تقدير شرط ، فان الفاء تنبىء عن هذا الارتباط الذى سميت من أجله فاء السببية

والأصل فى الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال أن تكون معزولة عن العمل ، وخرج عن هذا الاصل « ما » و « لا » و « إن »

النافيات : فإنها من قبيل مايشترك فيه الأسماء والأفعال ، وقد أعطاها بعض العرب عمل « ليس » الناسخة

فإذا وقع نزاع فى نسبة العمل الى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فهذا الأصل ينصر من ينفى عنه العمل ، فيمكنك أن تستدل به على ضعف مذهب من يقول : ان العامل فى المعطوف هو حرف العطف ، فان العاطف يتصل بنوعى الأسماء والأفعال

وعلى هذا الأصل ينبنى خلافهم فى إن وأخواتها عندما تتصل بها « ما » الزائدة ، فقد سمع إعمال « ليما » فاتفقوا على جواز إعمال هذا الحرف . واختلفوا فى اعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه . وأجازه الزجاج وابن سراج والكسائى ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليما » لم تزل على اختصاصها بالأسماء ، فساغ اعمالها ، ولايسوغ قياس الأحرف الباقية عليها ، لأن « ما » أزالت اختصاصها بالأسماء ، وهيأتها للدخول على الأفعال

ومن أصولهم أن الحرف لايعمل عملين مختلفين : وإنما يعمل عملا واحداً كالحروف الخافضة للأسماء ، أوالناصبة للأفعال ، أوعملين متماثلين نحو إن ، وإذما الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه ؛ وخرج عن هذا الأصل عند البصريين إن وأخواتها فانها فى مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع ، وقالوا : ان الناسخ عمل فى الاسم وحده ، وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ

ويشبه هذا قول سيبويه : ان « لا » النافية للجنس إنما عملت فى الاسم ، وأما الخبر فانه مرفوع بكونه خبر المبتدأ

والأصل فيما يسند اليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أينما وجد ، فاذا احتمل وجه الاعراب أن ينسب الى ما يدور معه العمل حيثما وجد ، وأن ينسب الى ما لا يطرد معه العمل فى جميع مواقعه ، ترجح جانب الاحتمال الاول ؛ ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب [1] أو نهى منصوبٌ بالخلاف المسمى عندهم بالصرف ، وبيانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتى » فى قول الشاعر : « لا تنهَ عن خلق وتأتىَ مثله »

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا فى المعنى وقع الخلاف بينهما فى الاعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت فى مواضع لم يظهر له فيها عمل ، مثل الاسماء الواقعة بعد «لا» أو «لكن» العاطفتين نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد

واذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها فى الدلالة على ذلك المعنى ، أفنلحق الصفة الثانية بالاولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا نملك هذا الالحاق ، ونقف دونه حتى يرد فى كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه للصيغة الاولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد فى المعنى التماثل فى العمل ، فانك ترى كثيراً من الكلم تتحد معنى وهى تختلف فى التعدى

---

(١) المراد من الطلب ما يشمل الامر والنهى والاستفهام

واللزوم ، نحو رحمه ، وصلى عليه

ومما يوضح هذا أن صيغة « مفعول » تعمل فى الاسم الظاهر ، نحو محمودٌ مُقامه ، ومرفوع ذكره ، ويوافق صيغة مفعول فى الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قتيل وجريح : وقد أبى الجمهور أن يلحقوا فعيلا بشبيهه وهو مفعول ، فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه أو قتيل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند فى هذا الى أصل القياس

ويدخل فى هذا الباب صيغة فَعِل نحو حَذِر ، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها وهى صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند فى مذهبه الى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذِر أموراً ما تخاف وآمن ما ليس ينجيه من الاقدار

وطعن الجمهور فى هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحق أنه قال : ان سيبويه سألنى عن شاهد فى تعدى فَعِل : فعملت له هذا البيت

القياس فى شرط العمل

قد يكون العامل مقارناً لوصف أو لفظ ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً فى عمله ، كما أخذوا فى فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : زيداً ما أحسن ، وكما قالوا : انّ « دام » تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها « ما » المصدرية الظرفية

وللعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدهما) ما اذا فقد الشرط بطل العمل وبقى العامل مهملاً ، كما شرطوا فى نصب « إذن » للمضارع أن تكون فى صدر الجملة ، فاذا فقدت الصدارة بطل النصب مع بقاء إذن فى نظم الكلام مهملة

ومثل هذا النوع من الشروط لاتنبغى المخالفة فيه الا ممن لم تبلغه الشواهد التى خليت من الشرط فتخلى العامل فيها عن العمل

(ثانيهما) ما اذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل فى نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل إن وأخواتها الترتيبَ فى الوضع بأن يأتى اسمها مقدماً على خبرها ، فان المتكلم اذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها فى التركيب ولو مع اهمالها

وهذا النوع من الشروط هو الذى يختلفون فيه كثيراً فان للمخالف فى الشرطية أن يدّعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ انما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفا عليها ، إذ لا يوجد فى هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلفه ذلك الوصف أو اللفظ ، مثلما وجد فى القسم الاول

ولمدّعي الشرطية أن يقول : انى لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعدّه شرطاً للعمل ، ومن ينفى الشرطية فعليه باقامة الدليل

فمنكر الشرطية اما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب

فان سلك الطريقة الأولى، وهى إقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ، فقد رمى بسهم صائب، وأصبح مذهبه فى حرز من الصحة. ومثال هذا أن البصريين يقولون: لا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بشرط إعادة حرف الجر. وخالفهم الكوفيون فأجازوا العطف مع عدم إعادة الجار، وأقاموا على مذهبهم شواهد، منها قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾ وقول الشاعر:

« فاذهب فما بك والأيام من عجب »

وقد يستمرُّ مدَّعي الشرطية متشبثاً برأيه ولو بعد أن تلقى عليه الشواهد البينة فى الغاء الشرط وقيام الحكم بدونه، ويذهب فى التأويل أبعد مذهب، وهذا كما قال البصريون فى تأويل آية ﴿تساءلون به والارحام﴾ أن الواو فى قوله (والارحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر: وكلا الوجهين فى منتهى الضعف كما ترى

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة الأولى وهى إقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ، وجنح الى الطريقة الثانيـة وهى المطالبة بالوجه المناسب، لجعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً. فان أبدى القائل بالشرطيـة وجهاً صحيحاً لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن، انقطع المخالف، واستقر الشرط فى محله

وهذا كما يقول البصرى: إن الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على «ما»: وهذا القول فى معنى أن شرط عمل الناسخ المنفى

بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخراً عنه . وقد نازع الكوفيون فى هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد فى السماع إلا مؤخراً ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الادوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها

فاذا لم يأت مدعى الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقى باب القياس مفتوحاً فى وجه المخالف ، فان كان قريب المأخذ حسن الموقع انهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على اطلاقه

القياس فى الاعلام

المعروف فى الاعلام أن أمرها موكول الى واضعها فينقلها من أى موضع شاء ويصوغها فى أى وزن شاء ، دون أن يراعى قانوناً أو يجرى فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة فى تفسير قوله تعالى : ﴿ عند سدرةِ المنتهى ﴾ : انتقد القرافى على الفخر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلا : ان فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول الا مصحوبا بالمجرور فكان حق التسمية المحصول فيه

ثم تصدّى الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض فقال : إن صوغ اسم المفعول من اللازم بدون المجرور انما يمتنع اذا اريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين فجائز لانه يصح تسمية الانسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر ، كما سميت الشجرة « سدرة المنتهى » دون المنتهى اليها

وبمثل هذا يجاب المعترض على القاضي عياض في تسمية كتابه « الشفا » حيث قال : ان ما ورد ممدوداً كالشفاء لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر

وبمثل هذا أيضا يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو رد المحتار ، أو المقتطف ، اذ لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف وليس هناك قياس يجيز اشتقاق احتار من حار أو اقتطف من قطف

والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المحتار أو المقتطف إنما يتوجه على واضع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا : احتار أو اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ افتعل من مادة حار أو قطف ، ولو علم أنه لايقال محتار ومقتطف ثم عمد الى وضع أحدهما اسماً لتأليف بعينه لم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أى حال لايؤاخذ الناطق بهما بعد أن صارا علمين ، ولا يوصف بالخطأ الذى يوصف به القائل : اقتطفت الثمرة واحترت فى أمر كذا

ولا أدرى الى هذا اليوم ماذا أراد صاحب القاموس بالقياس فى قوله « فقعس علم مرتجل قياسى » إذ لانعرف فارقاً بين فقعس وغيره من بقية الأعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا فى صيغة هذا العلم بخلاف غيره من الأعلام المرتجلة كسعاد وأُدَد ، فانها مرتجلة نظراً الى صيغتها ، وأما مادة حروفها فانها مستعملة من قبل هـذه الاعلام بصيغ أخرى

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدَّم الى ذلك المجمع اقتراحا ، وبعث إلى المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب ابداء رأيي فيه ، فكتبت في جوابه مقالا موجزا ، وقد رأيت اضافته في الطبع الى كتاب القياس في اللغة العربية مصدَّرا باقتراح الاستاذ المغربي

اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أيها السادة هو استمالة نظركم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستنكف من ايداعها قواميسنا العربية . لكننا مع هذا لا نستنكف من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحيانا . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألوفاً من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأت من قواميسنا الصدر والمحراب . وألوفا من الكلمات الدخيلة التي ألفتها الاسماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرحت وراء الابواب

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الامم الراقية : فان معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والأصيل والدخيل وميز ان التفاضل بينهما انما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فاذا تصفحت معجم لاروس مثلا وجدت فيه إزاء الالفاظ الافرنسية المحضة

ألفاظا أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلا كلمات (شيخ صوفى) « مرابط » Marbout « فلك » Felouque « مسكين » Mesquine « حورية » Houri « شراب » sirop « جبل » Cable « بلد » Bled « منديل » Mantille « جرة » Jarre « فى نظير ذلك من الكلمات العربية التى يحلونها المحل الارفع من معاجمهم ويزينون بها خطبهم وكتاباتهم .

ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة أن الكلمات الدخيلة التى سميناها (غير قاموسية) تبقى مرذولة سيئة السمعة مادامت لاتذكر فى معاجمنا العربية . وما دام كتابنا الجيدون يأنفون من استعمالها خشية أن ينسب اليهم قصور أو توصم كتاباتهم بلوثة العجمة ، وكل ماأريده الآن من أفاضلنا أن لاينظروا إلى الكلمات (غير القاموسية) نظرة ازدراء ، ولا يحرموا استعمالها على السواء ، بل أقترح عليهم أن يضموها ، ثم يميزوا بين أصنافها ، فصنف منها يعلن مجمعنا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضاً ، وصنف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا ، ثم يبين السبب في الامرين الجواز وعدم الجواز

وها أنذا منذ الساعة أصنف هـذه الكلمات تصنيفا أولياً يدرك الذهن منه ماهي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وما هي الكلمات التي يجب اطراحها واهمالها

﴿ الصنف الاول ﴾ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية فصحة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت فى كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم ، مثـل فعل (تبدّى) بمعنى ظهر لم تذكره المعاجم بهذا المعنى وإنما ذكرته بمعنى (سكن البادية) لـكنه ورد فى

بيت شعر لعمرو بن معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة فى ديوان الحماسة . والبيت هو قوله :

وبدت لميس كأنها بدر السماء اذا تبدّى

فما رأيكم أيها السادة فى هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل يجوز لنا اهمالها بعد أن جاءت فى شعر هذا العربى الصميم ؟ لكن لماذا لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لايتسع الوقت للبحث فيه . ولاأظن أن زملائى أعضاء المجمع العلمى يخالفوننى فى وجوب الاسراع الى اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (تبدى) وما أشبهها

﴿ الصنف الثانى ﴾ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت فى كلام فصحاء العرب الاسلاميين الذين لايحتج بأقوالهم : وهذا كفعل (أقصّ) الخبر رباعيا بمعنى (قصه) : ثلاثيا ، لم تذكره المعاجم لكنه جاء فى كلام الامام الطبرى المشهور ببلاغة عبارته اذ قال فى تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من الطبعة الاوربية - (فأتيته فأقصصت قصته)

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقوننى أيضاً على اعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن أن نعد من هذا النوع اقرار العلامة اليازجى لكلمة « تُخَم » مع أن علماء اللغة لم يذكروا إلا « تُخَم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة « صدفة » فى خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة (مصادفة)

﴿ الصنف الثالث ﴾ كلمات عربية المادة ومع هذا لايعرفها العرب

أو يعرفونها فى معان أخر . وهى كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية كقولهم (هيأة المحكمة) (تشكيل المحاكم) (انعقدت الجلسة) (تعريفة الرسوم) (ميزانية) (كمية) (كيفية) وما فى نظير ذلك وهذه الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقى أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها لاسيما انها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم اصطلاحهم

﴿ الصنف الرابع ﴾ كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الامصار الاسلامية لايعرفها العرب الاولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون . مثل فعل « خابره » بمعنى راسله . وفعل « تفرج » على الشيء « واحتار » فى أمره « وتنزه » فى البستان وهكذا . وأنا أعترف بأنى سألقى صعوبة فى حمل زملائى أعضاء المجمع العلمى على اعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية)

﴿ الصنف الخامس ﴾ كلمات دخيلة عجمية الأصل وهى منها ما هو ثقيل « على اللسان » : (أتوموبيل) : (پيرصو ناليته) ، ومنها ما هو خفيف فى السمع مثل (فِلم) (بالون) . وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف . وانما هم يوجبون العدول عنهما الى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبهما بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة فى تعريب Manoeuvre

وأنا أوافقكم فى الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل (فِلم وبالون) فأرتاح الى القول بجواز استعمالها كما هي

﴿ الصنف السادس ﴾ أساليب أو تراكيب أعجمية تسربت الى لغتنا

مترجمة عن اللغات الاوربية وهى مما لايعرفه العرب الاقدمون وهذا كقولهم : «ذر الرماد فى العيون» «عاش ستة عشر ربيعاً» «وضع المسألة على بساط البحث» «لاجديد تحت الشمس» «ساد الامن فى البلاد» وما فى نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاض بيننا وتعاورته أقلامنا ولا أظن أن أحداً ينازع فى جواز استعماله اللهم إلا الذين أصيبوا بالوسواس اللغوى

﴿ الصنف السابع ﴾ من الكلمات «غير القاموسية» كلمات عربية لايستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها لعمرى وهو مانسميه «العامى» وهذا كثير لايجهله أحد مثل كلمة «بدّى» أذهب «جيب» الكتاب «لخشه» على الارض «تعريش» على الشجرة «تحركش» بفلان الى غير ذلك ، وهذا لايجوز استعماله بالطبع بل يجب العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجا وتعويد أبنائنا على استعمال غيره من الفصيح الذى يصلح أن يقوم مقامه

هذا ماخطر لى أيها السادة فى تصنيف الكلمات (غير القاموسية) ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها إذ ليس القصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية وإنما القصد الاشارة والتلميح الى ما يجب على مجمعنا العلمى عمله من التسامح واعطاء الفتوى فى الكلمات التى عمت بها البلوى

«المغربى»

جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف فى أن اللغة العربية فى حاجة الى مجمع علمى يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعانى المتجددة ألفاظاً لائقة .

والذى يمكن أن تختلف فيه الآراء إنما هو الطريق الذى تذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لاتفقد اللغة حياتها . وحتى لايقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعانى الطارئة مبهوتا . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن النطق بكلمة لم ترو عن العرب الخلص مخطىء إلا أن تكون على قياس لغتهم . وإذا جرى الخلاف فى صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها

وإذا وجد الباحث فى مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فان مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة وإطلاق الألسنة من أن تتقيد بنظمها

ولا أذهب الى أن خرق اجماعهم فى نفسه خطأ ، وان قول خارقه مردود على كل حال ؛ وانما أود من الكاتب أو الخطيب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذى يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية الى هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه فى قصور يقف بها دون هذه اللغات النامية

ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ماجاء على وجه الشذوذ فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياساً مطرداً ، فرموا بهذا الى غرضين شريفين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم

(ثانيهما) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم روحها يوم وصلت فى بلاغتها وحسن بيانها الى ذروة لا تطمح العين الى ما وراءها

« لم يزل ولد اسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الاشياء الموجودات وظهورها [١] »

وهذا النوع من التصرف لايختص بالعرب الخلص بل هو حق باق لكل من ينشأون على النطق بهذه اللغة الفصلى . واذا لم تسر هذه اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور فليست علة ذلك أن آراء علمائها وقفت فى سبيل تقدمها ، وانما فات علماءها أن يقوموا بهذا الاصلاح العامى على طريقة منتظمة دائمة

طرأت على اللغة علل سرت من ألسنة غير فصيحة ، وترجع هذه العلل الى أضرب :

(أحدها) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب تأخيره والفصل بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن يجارى فيه العامة البتة . لان الاغماض فيه يفضى الى انقلاب اللغة الفصحى الى لغة أو لغات لاندرى كيف تكون منزلتها فى الانحطاط والبعد عن هذه الأساليب المحكمة

---

(١) فهرست ابن النديم ص : ٥

(ثانيها) ترك هذه الحلية المسماة بحركات الاعراب ، والاخذ فى هذا بما تفعله العامة مُذهب لبهاء اللغة ، وملق للكلام فى ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصونه عنها لاول مايلفظ به من غير احتياج فى رفع هذا الابهام الى قرينة زائدة عن نفس الخطاب

(ثالثها) مفردات أصلها عربى فتغيرها العامة بنحو الحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (يدى) أفعل ، فالظاهر أن أصلها (يؤدّى) ومثل (يحركش) بفلان فالظاهر أن أصلها (يحرش) وهذا من أمراض اللغة التى يجب أن نحمى ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها

والاستاذ المغربى يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطق به ويجب العمل على تقليص ظله . ولا أحسبه يخالف فى تحامى الصنفين الاولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من اقذائهما . ونحن نوافق الاستاذ فى صحة استعمال ماسماه صنفاً أول وهو « كلمات عربية فحة لم تذكرها الاعاجم ، ولكنها وردت فى كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم مثل فعل (تبدى) بمعنى « ظهر » حيث ورد فى بيت لعمرو بن معدى كرب مروى فى ديوان الحماسة ، ومن الذى يعارضه فى صحة استعمال كلمة جاءت فى شعر عربى احتواه كتاب يوثق به ككتاب ديوان الحماسة !

ويجرى على هذا السبيل كلمة (معتمد) للذى عمده الوجع فقد وردت فى شعر عزاه صاحب الاغانى لعدى بن زيد وهو « من لقلب دنف أو معتمد » والقافية وتفسير صاحب الاغانى لها بقوله (المعتمد الذى قد عمده الوجع) ينفيان احتمال أن تكون هذه الكلمة قد أصيبت بتحريف . فمد مثل هذه

الكلمة فى لغة العرب مما يجد فى القبول مساغا وإن لم يرد فى كتب المعاجم . ومن هذا القبيل لفظ (يسوّف) مضعف ساف أى شم ، فانا لم نجده فى مثل القاموس واللسان ولكنه ورد فى قول أمية بن أبى عائذ : (فظل يسوف أبوالها) وفسره أبو سعيد العسكرى فى شرح أشعار الهذليين بقوله : « يسوف : يشم »

ونوافق الاستاذ « المغربى » فيما سماه صنفاً سادساً . وهو أساليب أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الاجنبية ولا يعرفها العرب الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجهاً للنفور من استعمال هذا الصنف مادام التركيب موافقاً للنظم المألوفة فى علم النحو كهذه الامثلة التى ضربها الاستاذ : (ذر الرماد فى العيون) (عاش ستة عشر ربيعا) (وضع المسألة على بساط البحث) (لاجديد تحت الشمس) (ساد الامن فى البلاد) وهذا الصنف يرجع فى الواقع الى اقتباس صور من معانى لغة أخرى . واقتباس المعانى من اللغات الاجنبية شىء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحداً فى القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكار ، الا أن يكون شيئاً تنبو عنه الاذواق السليمة

وأما ماسماه الاستاذ صنفاً ثالثاً وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا لايعرفها العرب أو يعرفونها فى معان أخرى وهى كلمات اصطلاحية فنية أو ادارية) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ولمثله تؤسس المجامع اللغوية والوقوف فى سبيله وقوف فى سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يجىء على قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربى موقع القبول

وأما ما سماه الاستاذ « صنفا خامسا » وهى كلمات دخيلة أعجمية الأصل نحو (أتوموبيل) و(بالون) فأرى أن واجب المجمع اللغوى أن يضع لهذه المعانى الحديثة ألفاظا عربية ، والمجال أمامه فسيح . ففى المجاز والاشتقاق القائم على القياس سعة ، ولا سيما الكلمات الحقيقية المهجورة فان إحياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الاصلى أو يكون له به صلة غير المشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى الى تناسب الكلمات وائتلافها . ولا نعد المجمع اللغوى مضطراً الى إباحة استعمال الكلمات الاعجمية الا اذا لم يجد فى نفس اللغة العربية ما يغنى غناءها

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً رابعا وهو (كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الأمصار الاسلامية لا يعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و(تنزه) و(احتار) فان قبوله يطلق لكل أحد العنان فى أن يشتق الكلمة على غير قياس كأن يقول : اقتام فى معنى قام واعتلم فى معنى علم كما قال غيره احتار فى موضع حار واقتطف فى موضع قطف

وأما ما سماه الاستاذ صنفا ثانيا وهو (كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت فى كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة فى تاريخ ابن جرير و(تخم) الواردة فى كلام اليازجى و(صدفة) الواردة فى كلام الشيخ محمد عبده فنحن لا نفهم الا أن اليازجى والشيخ محمد عبده استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما

من العربى الفصيح ، ولسنا على ثقة من أن ابن جرير الطبرى قال (فاقصصنا) ومجيئها فى بعض النسخ من تاريخه لا يكفى دليلا على أنه لفظها بفمه أو كتبها بقلمه . ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجى قد استعملا الكلمتين مع العلم بأنهما لم يردا فى كلام العرب الخلص لكان تصرفهما هذا اطلاقا لكل ناطق بالضاد أن يلق الكلمات كيف يشاء . فيقول فى الوصف من صعب مثلا صعيبا ومن سهل سهيلا كما قال اليازجى فى الوصف من نخم (نخيما) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما جاء فى بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (أقصصت) ، ويقول كلمته (شفهة) بدل كلمته (مشافهة) كما قال الشيخ محمد عبده (صدفة) بدل مصادفة ولسنا فى حاجة إلى ايقاظ هذه الفوضى وهى نائمة ، ولسنا فى حاجة الى أن ندع اللغة تمشى فى غير نظام

***

هذا آخر ما تيسر جمعه وتحريره من مباحث القياس المذيلة بهذا الاستفتاء وجوابه ، ولعلى أعود الى هذه المباحث فاضيف اليها أمثالها ، وألحق فروعا أخرى بأصولها ، وأستمنحه تعالى اخلاصاً فى الاقوال والأعمال ، وأحمده حمد المعتصمين به فى كل حال



فهرس